2022

الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط

(2009 - 2019)

رنيم علي جمال الدين الغنام

باحثة ماجستير في العلاقات الدولية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

الملخص

تدرس هذه الورقة البحثية تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على الصراع في المنطقة في الفترة من عام 2009 إلى عام 2019. وتنقسم إلى ثلاثة مباحث. ناقش الأول الخلفية العامة لمنطقة شرق المتوسط، من حيث تعريفها وأهميتها الاستراتيجية وخلفيتها التاريخية، واكتشافات الطاقة، ثم الخصائص الإقليمية للمنطقة من حدود بحرية ومشكلات إقليمية. ويلقي المبحث الثاني الضوء على الأطراف الفاعلة في صراع الطاقة في شرق المتوسط على المستويين الدولي والإقليمي. وقد شملت الأطراف الدولية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. والأطراف الإقليمية هم مصر وتركيا وإسرائيل. أما المبحث الثالث فقد استهدف تحليل الملفات الرئيسية التي تعكس الصراع على الطاقة في شرق المتوسط. الملف الأول هو شبكة التحالفات والتحالفات المضادة في المنطقة، والتي تم تحديدها في خمس مجموعات من العلاقات الثلاثية والثنائية، حيث لعب مجال الطاقة دورًا حيويًا في تكوين العلاقات بين مصر وقبرص واليونان، والعلاقات بين إسرائيل وقبرص واليونان، والعلاقات المصرية الإسرائيلية، والعلاقات التركية- الإسرائيلية والعلاقات بين تركيا وحكومة الوفاق الليبي. والملف الثاني هو المسارات المختلفة لتصدير الغاز الطبيعي من حقول الغاز بشرق البحر المتوسط إلى الأسواق العالمية وما تُثيره من صراعات سواء تلك المتعلقة بخطوط الأنابيب أو تسييل الغاز وشحنه بالسفن.

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي، الصراع الإقليمي، مصادر الطاقة، الغاز الطبيعي، شرق المتوسط.

Abstract

This paper studies the impact of natural gas discoveries in the Eastern Mediterranean on conflicts in the region from 2009 to 2019. The paper is divided into three sections. The first discusses the background of the Eastern Mediterranean Region; the definition, the strategic importance, the historical background, energy resources, and the regional characteristics including the maritime borders and disputes.

The second section sheds light on the regional and international actors in the energy conflict in the Eastern Mediterranean. International actors are the United States, the European Union and Russia. The regional actors are

Egypt, Turkey, and Israel. As for the third section, it aimed to analyze the main topics that reflect the energy conflict in the Eastern Mediterranean. The first topic is the network of alliances and counter-alliances in the region, which were identified in five groups of trilateral and bilateral relations, where the energy field played a vital role in forming: relations between Egypt, Cyprus and Greece, relations between Israel, Cyprus and Greece, Egyptian-Israeli relations, Turkish-Israeli relations and relations between Turkey and the Libyan Government of National Accord. The second topic is the different routes of exporting natural gas from gas fields in the Eastern Mediterranean to global markets, and the problems it provokes, whether those related to pipelines or gas liquefaction and shipping.

Key words: International conflict, Regional Conflict, energy sources, natural gas, Eastern Mediterranean

مقدمة

تمتعت منطقة شرق البحر المتوسط بأهمية خاصة على مدار التاريخ. سواء من حيث الموقع الجغرافي الفريد الذي يضم ممرات بحرية طبيعية مثل مضيقي البسفور والدردنيل، وصناعية مثل قناة السويس ذات التأثير المحوري في حركة التجارة العالمية. أو من حيث وقوعها في خضم الأحداث الفاصلة في تاريخ العالم. وكانت المنطقة تتماهي مع أقاليم أو أنساق إقليمية فرعية عديدة مثل الشرق الأوسط، أو جنوب شرق أوروبا، ولم تكتسب التمايز الذي يُحددها إلا مع سلسلة اكتشافات الغاز الطبيعي في أواخر العقد الأول وطوال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. أصبح أهم ما يُميز المنطقة ويُصنفها كنسق إقليمي له خصائص ذاتية هو وجود احتياطات الغاز بحقول شرق المتوسط. وقد كان لهذا المتغير الجديد تأثيرات جوهرية على التفاعلات بالمنطقة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

فعلى المستوى الإقليمي لعبت اكتشافات الغاز دورًا في تأجيج الصراعات الكامنة والمتجذرة بالمنطقة وأكسبتها بُعدًا جديدًا زادها تعقيدًا. وعلى المستوى الدولي شكلت المنطقة مصدرًا لجذب القوى الدولية وأحدثت تسابقًا بين مختلف الأطراف للاستفادة منها أو تحجيم ضررها الذي قد ينشأ من

المنافسة. كما دفع وجود هذه الاحتياطات من الغاز الطبيعي إلى نشوء تحالفات بين الدول ذات المصالح المشتركة بشرق المتوسط، وتحالفات مضادة من الدول ذات المصالح المتعارضة. وبرزت العديد من المشروعات المتنافسة لتطوير الغاز بالمنطقة واستغلاله وتصديره، في انعكاس إضافي لتأثير احتياطات الطاقة المكتشفة على التفاعلات بالمنطقة.

المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي **ما تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط على الصراع الدولي والإقليمي بالمنطقة.** ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي ثلاثة أسئلة فرعية تتمثل في التالي:

1- ما أهمية منطقة شرق المتوسط، وما هي خصائصها الإقليمية المؤثرة في الصراع على الطاقة؟.

2- ما مصالح وسياسات القوى الإقليمية والدولية في صراع الطاقة بشرق المتوسط؟.

3- كيف تؤثر التحالفات الإقليمية بشرق المتوسط، ومسارات تصدير الغاز الطبيعي في الصراع بالمنطقة؟.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل صراع الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط، عن طريق التعريف بالمنطقة وتحديدها جغرافيًا، وتأثير اكتشافات الغاز على الصراعات بالمنطقة من خلال تتبع اكتشافات الطاقة وتأثيرها على التفاعلات الإقليمية والدولية بالمنطقة. مع مناقشة المصالح المتعارضة للأطراف الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، وبحث الملفات التي تُبيّن ملامح صراع الطاقة بالمنطقة.

منهج البحث

يستخدم البحث **المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على ملاحظة الواقع والتوصل لنتائج وفقًا لتحليل حقائقه، وذلك لبحث تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط في تحريك الصراعات الإقليمية والدولية بالمنطقة.

تقسيم البحث

- **المبحث الأول:** إطار صراعات الطاقة في شرق المتوسط
  - **المطلب الأول:** التعريف بمنطقة شرق المتوسط وأهميتها الاستراتيجية والتاريخية

المبحث الأول

إطار صراعات الطاقة في شرق المتوسط

يتكون المبحث الأول من ثلاثة مطالب، يعرض الأول لإطار عام حول منطقة شرق المتوسط فيبدأ بالتعريف بها ثم أهميتها من الناحية الاستراتيجية والتاريخية. أما المطلب الثاني فيركز على إبراز الصراعات الإقليمية الممتدة بشرق المتوسط والتي لها أثر مباشر على صراعات الطاقة التي هذه الدراسة بصدد تحليلها. والمطلب الثالث يتناول تفاصيل اكتشافات الغاز الطبيعي بشرق المتوسط تمهيدًا لمناقشة تأثيراتها في المباحث التالية.

المطلب الأول

التعريف بمنطقة شرق المتوسط وأهميتها الاستراتيجية والتاريخية

يتناول هذا المطلب تقديمًا لمنطقة شرق المتوسط من حيث الدول التي يشملها المفهوم، ثم يناقش الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط التي استتبعت موقعه الجغرافي، ثم يتطرق إلى عرض خلفية تاريخية موجزة عن المنطقة.

أولًا: التعريف بمنطقة شرق المتوسط

إن تقسيم البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق أو أحواض فرعية وتحديد هذه المناطق بدقة يختلف تبعًا لاختلاف الغرض من الدراسة القائمة بهذا التقسيم (Stivachtis, 2019, P.45). وعادة ما تُقسِّم الدراسات المتخصصة في حقل العلاقات الدولية البحر المتوسط إلى ثلاثة أحواض فرعية

وفقًا لطبيعة التفاعلات السياسية والقضايا العالمية المتشابكة والمرتبطة في كلٍ منها. فيتم النظر إلى البحر المتوسط باعتباره يشمل ثلاث مناطق:

الحوض الغربي

وهو الذي يضم فواعل أوروبية على رأسها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مع دول المغرب العربي. وتدور أهم التفاعلات فيه حول تعظيم معدلات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بعيدًا عن مشكلات المشرق العربي (محمد أنيس سالم، 2018، ص 65؛ محمد قشقوش، 2018، ص82).

الحوض الأوسط

وهو يضم إيطاليا وفرنسا واليونان من منتصف الجنوب الأوروبي مع دولة ليبيا في شمال أفريقيا. وتشمل أهم التفاعلات في هذا الجانب موضوعات الهجرة غير النظامية، وتخطي التحديات الاقتصادية التي تواجه أطرافه –تحديدًا إيطاليا واليونان– كما تعكس التفاعلات فيه الرغبة الأوروبية في تأكيد الدول الاستقلالية النسبية في السياسات عن الولايات المتحدة الأمريكية (محمد أنيس سالم، 2018، ص 65؛ محمد قشقوش، 2018، ص 82).

الحوض الشرقي

وهو يضم الدول المُطلة على البحر المتوسط الواقعة شرق خط الطول 20° (Tziampiris, 2019, P. 23)، أي أنه يشمل تركيا واليونان، ومصر، وشمال شرق ليبيا، وسورية، ولبنان، وإسرائيل، وفلسطين، وقبرص (محمد أنيس سالم، 2018، ص 65؛ محمد قشقوش، 2018، ص 82؛ Stivachtis, 2019, P. 45-46). (انظر خريطة رقم 6، ص 218). وأهم ما يميزه من تفاعلات هي تلك المتعلقة بالطاقة وخاصة اكتشافات الغاز الحديثة نسبيًا، والتي جعلت المنطقة يُنظر إليها وتتم دراستها كنسق إقليمي فرعي متميز (محمد أنيس سالم، 2018، ص 65؛ محمد قشقوش،2018، ص 82؛ Stivachtis, 2019, P. 45- 46؛Tziampiris, 2019, P. 26).تجدر الإشارة إلى أن الحوض الشرقي بالبحر المتوسط يحتوي بدوره على أحواض فرعية أحيانًا يتم استهدافها بالتحليل دون سواها، مثل حوض الشام Levant Basin والذي يشمل قبرص، واسرائيل، والأردن، ولبنان، وسورية، والأراضي الفلسطينية (San, 2015, P. 56- 57). وأحيانًا ما تُشير بعض التقارير لهذا الحوض الفرعي باعتباره هو شرق المتوسط خاصة في التقارير الصادرة في الفترة ما بين 2010–2014 نظرًا لأن بداية اكتشافات الطاقة المكثفة تمت في تلك المنطقة، ومن أبرز الجهات التي اعتمدت هذا

التوصيف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الصادر في أغسطس 2013 ("US energy information administration (eia)" , 2013).

هناك أيضًا أحواض فرعية أخرى مثل حوض الدلتا الممتد من دلتا النيل بمصر ("Energy: a shaping factor for regional stability", 2017, P. 16) ، وكذلك حوض بحر إيجة Aegean sea الذي يقع بين الساحل الغربي لتركيا، والساحل الشرقي لليونان، ويتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر مضيقي البسفور والدردنيل (رانيا علاء السباعي، 2018، ص 124).

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية لشرق المتوسط

تتمثل الأهمية الاستراتيجية لشرق المتوسط في أنه يضم ممرات بحرية استراتيجية تربط قارات العالم القديم ببعضها البعض. على رأس تلك الممرات مضيقي البسفور والدردنيل اللذان يصلان بين البحر المتوسط والبحر الأسود (إسماعيل صبري مقلد، 1977، ص 8؛ San, 2015, P. 47). وهناك أيضًا قناة السويس التي تعطي أهمية حيوية لشرق المتوسط بحيث تربطه بالبحر الأحمر وطرق التجارة العالمية إلى المحيط الهندي. وهذا الموقع قد ترتب عليه أن 30% من إجمالي التجارة البحرية العالمية يمر من هذه المنطقة، بالإضافة إلى حوالي 25% من تجارة النفط (إيمان زهران، 2020، ص 164؛ وائل ربيع، 2020، ص 23). علاوة على ذلك، تتمتع المنطقة بأهمية من المنظور العسكري، حيث تسمح الطبيعة الجيولوجية والجغرافية لشرق البحر المتوسط باستخدام كافة أنواع السفن بما فيها حاملات الطائرات العملاقة، وكذلك الغواصات. كما أن معظم شواطئها تضم العديد من الموانئ، ومن ثم يمكن تقديم جميع التسهيلات العسكرية وخاصة البحرية من إيواء وصيانة وما إلى ذلك (محمد قشقوش، 2018، ص 82).

خريطة رقم (1): دول شرق المتوسط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة بالمطلب الأول من المبحث الأول

ثالثًا: الإطار التاريخي لمنطقة شرق المتوسط

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية في مقدمة الدول التي سعت للسيطرة على حوض البحر المتوسط (عبير بخوش، 2016، ص 36)، ونجحت بالفعل في فرض سيطرتها الكاملة على منطقة شرق المتوسط على مدار ثلاثة قرون، من الربع الأول من القرن السادس عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر (معتمر محمد، 2019، ص 48؛ Tziampiris, 2019, P. 24)، وبالتالي كان شرق المتوسط في حالة من الاندماج السياسي والاقتصادي لمدة طويلة من الزمن (Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 2). بتراجع الإمبراطورية العثمانية ثم زوالها كأحد تبعات الحرب العالمية الأولى، دخل شرق المتوسط في دائرة النفوذ الاستعماري للدول الأوروبية وانقسمت المنطقة إلى دول قومية مختلفة. فقد كانت الحرب العالمية الأولى في الجانب الأكبر منها صراعًا بين بريطانيا العظمى وألمانيا للسيطرة على شرق المتوسط. حيث كانت الإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى مرحلة الاضمحلال وتهيأت القوى العظمى آنذاك لاقتسام ممتلكاتها (كريم مطر حمزة ونعمة اسماعيل، 2018، ص 29؛ معتمر محمد، 2019، ص 48؛ Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 2).

برزت أهمية دول شرق المتوسط آنذاك –فيما يتعلق بمجال الطاقة– في كونها ملتقى لخطوط أنابيب تصب في موانئ شرق المتوسط وتلعب دورًا حيويًا في حركة التجارة العالمية (معتمر محمد، 2019، ص 51). وقد كان لمسارات خطوط أنابيب النفط بالمنطقة تأثيرات مباشرة على سياسات الدول الاستعمارية تجاهها. ولعل أهم ما يُدلل على ذلك هو أن الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس–بيكو Sykes–Picot المعروفة (لتقسيم المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية –باستثناء شبه الجزيرة العربية– إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا) تتبع نفس مسارات خطوط أنابيب النفط التي تبدأ من الحقول العراقية وتتجه إلى موانئ شرق المتوسط في سورية وفلسطين (معتمر محمد، 2019، ص 51–52).

ظلت دول المنطقة مصدر تجاذب للدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي فترة الحرب الباردة، حلّت الولايات المتحدة محل بريطانيا كقطب غربي رئيسي هناك في حين انصب الاهتمام والنفوذ السوفييتي بشكلٍ أساسي على منطقة البلقان ووسط أوروبا (Litsas. & Tziampiris (Eds.), 2019, P127).

بيد أن ذلك لم يمنع الاتحاد السوفيتي من أن يكون له وجود عسكري دائم في البحر المتوسط خاصة خلال الستينيات (أحمد طاهر، 2017، ص 132). فقد كانت منطقة شرق المتوسط أيضًا محل اهتمام واستقطاب من قِبل القطبيين العالميين أثناء الحرب الباردة ولم تقتصر على أحدهما دون الآخر (مالك عوني، 2011، ص 8؛ مصطفى بخوش، 2006، ص 36). وكان هناك تخوف غربي من امتداد الشيوعية بالمنطقة مما استتبع قيام الولايات المتحدة والدول الأوروبية بدعم الأقليات السياسية المناهضة للحكومات التي قد تميل للشيوعية، وقدد عزز ذلك من عدم الاستقرار التي اتسمت به المنطقة لفترة زمنية طويلة (Giotis, 2012, P. 13).

وكان أبرز المتغيرات التي استجدت على منطقة شرق المتوسط خلال فترة الحرب الباردة هي قيام دولة إسرائيل عام 1948، مما كان له أثر بالغ في تصاعد التسلح بالمنطقة وتنامي عدم الاستقرار. بالإضافة إلى تأثيره على مسارات خطوط النفط التي تتجه إلى الموانئ الفلسطينية بالبحر المتوسط، فعلى سبيل المثال أوقفت العراق إمدادات النفط إلى ميناء حيفا الذي لم يعد آنذاك تابعًا للسلطة الفلسطينية، في حين استمرت الإمدادات إلى ميناء طرطوس في سورية (معتمر محمد، 2015، ص 52). وارتبط الصراع العربي الإسرائيلي ارتباطًا مباشرًا في أذهان صناع القرار بالدول الغربية بأمن الطاقة بعد الحظر الذي قامت به الدول العربية على تصدير النفط لأوروبا أثناء حرب 1973 للضغط على الدول الغربية كي لا تساند إسرائيل. أي أن منطقة شرق المتوسط قد هددت في فترات زمنية استقرار الاقتصاد العالمي (Giotis, 2012, P. 13).

جملة القول إن منطقة شرق المتوسط تتمتع بأهمية استراتيجية حيوية بسبب الممرات البحرية الموجودة التي تربط قارات العالم ببعضها البعض، وتلعب دورًا حيويًا في حركة التجارة العالمية، وأهم هذه الممرات قناة السويس ومضيقي البسفور والدردنيل. فضلًا عن أن الطبيعة الجيولوجية والجغرافية للمنطقة تُضفي عليها أهمية من المنظور العسكري. وقد كانت المنطقة في حالة من الاندماج السياسي والاقتصادي على مدار ثلاثة قرون، من الربع الأول من القرن السادس عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر بسبب سيطرة الإمبراطورية العثمانية على دول المنطقة بأكملها. ومع تراجع قوة الإمبراطورية العثمانية عملت القوى الاستعمارية على اقتسام ممتلكاتها.

وكانت أهمية دول شرق المتوسط آنذاك فيما يتعلق بمجال الطاقة هو أن موانئها كانت ملتقى لخطوط أنابيب النفط الممتدة من العراق، وقد كان لمسارات هذه الأنابيب تأثيرات مباشرة على السياسات

التي انتهجتها الدول الاستعمارية تجاه المنطقة، لكن لم تكن المنطقة معروفة بثروات الطاقة بشكل خاص آنذاك، ولا كان عامل الطاقة سببًا يدخل ضمن أسباب الاهتمام بها، فلم تلعب اكتشافات الطاقة دورًا حيويًا في التفاعلات بالمنطقة حتى مطلع القرن الحادي والعشرين وهو ما نناقشه في المطلب التالي.

المطلب الثاني

اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط

بدأت اكتشافات الطاقة في منطقة شرق المتوسط بتأكيد وجود ثروات نفطية في حقول برية بسورية في ثلاثينيات القرن العشرين ("US energy information administration (eia)", 2013). أما اكتشافات الغاز فكانت في بداياتها اكتشافات للغاز الأرضي أيضًا، ومن أوائلها اكتشاف حقول الغاز بمصر في الثمانينيات (San, 2015, P. 59). وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي البحري فقد بدأت أنشطة التنقيب في عام 1947، وتم بالفعل اكتشاف وجود احتياطات بحرية من الغاز الطبيعي –فيما يُعد الآن المياه الإقليمية الإسرائيلية– بواسطة شركة تطوير النفط الفلسطينية المتفرعة عن شركة نفط العراق، لكن توقفت أنشطة التنقيب في عام 1948 على خلفية الحرب العربية الإسرائيلية ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 4؛ Baldimos, 2016, P. 15). استأنفت شركة النفط الإسرائيلية نافتا NAFTA عمليات التنقيب في عام 1955 دون تحقيق نتائج تُذكر ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 4).

على صعيد آخر، شهدت فترة أواخر الستينيات اكتشافات كبيرة من الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية المصرية. ففي عام 1967 تم اكتشاف حقل أبو ماضي، ثم حقل أبو قير عام 1969. ويقع كلاهما في حوض الدلتا بالبحر المتوسط، وقد أدت هذه التطورات إلى التوسع في عمليات التنقيب من قبل شركات النفط الكبرى (Baldimos, 2016, P. 15-16). تبع ذلك اكتشاف حقلين للغاز هما حقل نوا Noa وماري بي Mari-B في عام 1999 (Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 4)، وهما من الحقول المتنازع عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. تبلغ احتياطاتهما 32 مليار متر مكعب من الغاز، وكانا يوفران نحو 60% من إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي في إسرائيل (حسين سليمان، 2017، ص 76؛ Kahveci, 2017, P. 36). وفي عام 2000 تم اكتشاف حقل غزة البحري Gaza Marine، على بعد 36 كيلومترًا من سواحل غزة، وباحتياطات تقدر بـ 30 مليار متر

مكعب من الغاز الطبيعي (حسين سليمان، 2017، ص 76). وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2009، تم اكتشاف مجموعة من حقول الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية المصرية شمال الإسكندرية، هي حقول طوروس، وليبرا، والفيوم، ورافين، والجيزة، وروبي، وبولاريس، وفايبر، والمعادي، وهودوا. وهي تبعد حوالي 65–85 كيلومترًا من ساحل رشيد، وتبلغ احتياطاتها خمسة مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ("أهم آبار الغاز الطبيعي.."، 2020؛ "West Nile Delta ..").

كل الاكتشافات السابقة توصف بالمتواضعة ولم تكن كافية لجذب اهتمام أطراف خارجية وشركات أجنبية للاستثمار فيها مقارنة بسلسلة الاكتشافات الضخمة التي بدأت تباعًا من عام 2009.

في يناير 2009، اكتشف كونسورتيوم من شركات طاقة برئاسة شركة نوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية حقل غاز ضخم على بعد 90 كيلومترًا من الساحل الإسرائيلي أُطلق عليه اسم تمار Tamar. وقدرت الاحتياطات في هذا الحقل آنذاك بـ 274 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وكان أكبر حقل غاز طبيعي بالمنطقة في ذلك الوقت مما أدى إلى تحول جذري في اقتصاد ومكانة إسرائيل (حسين سليمان، 2017، ص 76؛ حسين سليمان، 2020، ص 18؛ " الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 18؛ Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 4؛ Stergiou, 2019, P. 13). في أعقاب ذلك وتحديدًا في مارس 2010، قدَّر المسح الجيولوجي الأمريكي US Geological Survey إجمالي الاحتياطات الممكنة في منطقة حوض الشام بـ 3450 مليار متر مكعب من الغاز، و1,7 مليار برميل من النفط. والاحتياطات الموجودة في حوض دلتا النيل تبلغ حوالي 1,8 مليار برميل من النفط قابل للاستخراج، وحوالي 6315 تريليون كيلومتر مكعب من الغاز القابل للاستخراج، و6 مليارات برميل من مشتقات الغاز الطبيعي. كما تم تحديد موارد إضافية محتملة في بحر إيجة والبحر الأيوني Ionian Sea وهو المسطح المائي بين اليونان وجزيرة صقلية الإيطالية (Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 4).

في يونيو 2010، وفي المياه الإسرائيلية أيضًا، تم اكتشاف حقل ليفايثان Leviathan على بعد 130 كيلومترًا قبالة ساحل حيفا، وقُدرت احتياطاته بحوالي 620 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 5؛ San, 2015, P. 59؛ Stergiou, 2019, P. 13). دفعت اكتشافات احتياطيات الغاز الإسرائيلية جمهورية قبرص إلى منح تراخيص استكشاف في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وفي ديسمبر 2011، أسفر التنقيب عن اكتشاف

حقل أفروديت Aphrodite، على بعد 160 كيلومترًا من السواحل القبرصية (Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 4) باحتياطات تقدر بـ 127 كيلومتر مكعب (“Aphrodite Gas Field, NS..”). لم تتوقف اكتشافات الغاز عند ذلك الحد، فقد أعلنت شركة ديليك Delek الإسرائيلية عن اكتشاف حقل تانين Tanin في فبراير 2012 باحتياطي يُقدر بحوالي 30 كيلومتر مكعب (Giotis, 2012, P. 36).

وفي عام 2015، شهدت المنطقة أهم اكتشاف لحقل غاز على الإطلاق وهو حقل ظُهر Zohr في المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية، على بعد حوالي 185 كيلومترًا من السواحل المصرية، وباحتياطي غاز يُقدر بـ 850 كيلو متر مكعب من الغاز، مما يجعله أضخم وأهم اكتشاف بالمنطقة (حسين سليمان، 2017، ص 77؛ حسين سليمان، 2020، ص 19؛ “Zohr Gas Field..”). وفي مارس من نفس العام تم اكتشاف حقل آخر في المياه الإقليمية المصرية هو حقل أتول Atoll، باحتياطيات تُقدر بـ 42 كيلومتر مكعب ("معلومات هامة عن.."، 2017).

وفي فبراير 2018 أعلنت شركة إيني ENI الإيطالية عن اكتشاف حقل كاليبسو Calypso بالمياه الاقتصادية الخالصة لقبرص، وقد تفوق في احتياطاته عن حقل أفروديت المكتشف عام 2011، حيث قُدرت احتياطات الحقل الجديد بحوالي199 كيلومتر مكعب من الغاز الطبيعي (Stergiou, 2019, P. 13). تبع ذلك في مارس 2019 اكتشاف حقل آخر في المياه الاقتصادية القبرصية أيضًا، هو حقل جلاوكس Glaucus-1، وقدرت احتياطاته بـ 133 متر مكعب من الغاز (Stergiou, 2019, P. 13؛ "Qatar Petroleum.. "). وفي نفس العام تم اكتشاف حقل نور Nour في المياه الاقتصادية الخالصة لمصر على بُعد حوالي 50 كيلومتر من شبه جزيرة سيناء ("Eni announces.., 2019").

خلاصة القول إن اكتشافات الطاقة بشرق المتوسط قد بدأت منذ ثلاثينات القرن العشرين، باكتشاف وجود النفط الأرضي في سورية. أما اكتشافات الغاز الطبيعي فكانت أولها اكتشاف الغاز الأرضي في مصر بالثمانينيات. أما الغاز الطبيعي في الحقول البحرية بشرق المتوسط فقد أُكتشف لأول مرة عام 1947 فيما يعتبر حاليًا المياه الإقليمية الإسرائيلية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين تم على فترات متباعدة اكتشاف احتياطات من الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية والمصرية. ومع ذلك كانت ثروات المنطقة من الغاز الطبيعي متواضعة مقارنة بمجموعة الاكتشافات

التي بدأت في عام 2009. ففي الفترة من 2009 إلى 2019 تم اكتشاف تسعة حقول غاز طبيعي في شرق المتوسط من ضمنها حقول عملاقة تعد من أكبر حقول الغاز في العالم، وهو الأمر الذي غيّر توازنات القوى ولفت أنظار العالم إلى المنطقة وجعلها تتفرد بخصائص إقليمية تُعرفّها كنسق بذاته.

المطلب الثالث

الخصائص الإقليمية لمنطقة شرق المتوسط

يتناول هذا المطلب طبيعة الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط، والصراعات الإقليمية الممتدة بالمنطقة وتأثرها باكتشافات الغاز فيها.

أولًا: الحدود البحرية في شرق المتوسط

إن الخلاف الرئيسي في شرق المتوسط يتعلق بتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة والحدود البحرية بينها، والتي يتم تحديدها وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea UNCLOS (ألكسندر نيدرمير، 2020، ص 6). وفقًا لهذه الاتفاقية الدولية يحق للدول الساحلية الحصول على مساحة تبلغ 320 كيلومترًا من سواحلها أو من خط الأساس من سواحلها. إلا أن منطقة شرق المتوسط تتسم بخاصيتين تعوقان استغلال الدول الساحلية لثرواتها وتولد المشكلات الحدودية بينها. تتعلق المشكلة الأولى بالطبيعة الجغرافية والجيولوجية للمسطح المائي بشرق المتوسط، حيث يتميز بشكلٍ مُقعر يجعل هناك تداخل في المناطق التي يمكن لكل دولة أن تطالب بها قانونيًا، وبالتالي يتطلب ذلك التفاوض والتسوية بين تلك الدول التي يجمع بين بعضها تراث من الصراعات الممتدة والمتجذرة (Guney, 2019, P. 6). والمشكلة الثانية هي أن ثلاث دول من دول شرق المتوسط لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من الأساس، وهم تركيا، وإسرائيل، وسورية (San, 2015, P. 69).

على هذا فإن الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط المعترف بها دوليًا هي فقط الحدود الموجودة بناءً على اتفاقيات بين أطراف ثنائية، وبمقتضى هذه الاتفاقيات تم تقسيم شرق المتوسط إلى 13 رقعة بحرية Block للاستكشاف كما هو موضح بالخريطة رقم (2). (Kahveci, 2017, P. 37).

خريطة رقم (2): الحدود البحرية وحقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط



المصدر: Baldimos, 2016, P. 16؛ وتم تحديث الخريطة وفقًا للمصادر المذكورة بالمطلب الثاني من المبحث الأول

ثانيًا: الصراعات الإقليمية الممتدة

هناك ثلاث صراعات إقليمية متجذرة وممتدة في شرق المتوسط وهي؛ الصراع بين فلسطين وإسرائيل، والصراع بين لبنان وإسرائيل، والصراع بين تركيا وقبرص. يتم فيما يلي مناقشة الصراعات الثلاثة وتأثرهم باكتشافات الغاز بالمنطقة.

1- فلسطين وإسرائيل

يعود البُعد المتعلق بالطاقة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى عام 1995، ففي أعقاب ترسيم المياه الإقليمية الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو Oslo Accords، منحت السلطة الفلسطينية شركة بريتش غاز رخصة حفر للتنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية للسلطة الفلسطينية، وفي عام 2000 أعلنت الشركة عن اكتشاف حقل غزة البحري (وائل ربيع، 2020، ص 26؛ Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 6-7).

وعلى الرغم من عدم اعتراض إسرائيل على عمليات التنقيب إلا أنها وقفت في وجه استغلال فلسطين لثرواتها، وأصرّت على وصول الإمدادات إلى عسقلان –في إسرائيل– أولًا لتلبية احتياجاتها من الغاز، وبعد ذلك تتجه إلى غزة، وأصرّت على أن تتفاوض مع الشركة بالنيابة عن فلسطين، بحجة

أن السلطة الفلسطينية ليست دولة ذات سيادة ولا يحق لها الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (حسين سليمان، 2017، ص 76؛ محمد قشقوش، 2018، ص 83؛ Krhovska, 2014, P. 33)، علمًا بأنه وفقًا لاتفاقيات أوسلو، تمتلك السلطة الفلسطينية أيضًا حقوق التنقيب عن مواردها واستغلالها (San, 2015, P. 69) وذلك في مساحة تبلغ 20 ميلًا بحريًا، لم تترك إسرائيل منها سوى حوالي 2,5 ميل بحري فقط للتنقيب الفلسطيني (Krhovska, 2014, P. 33). استمرت المفاوضات بين شركة بريتش غاز وإسرائيل لمدة سبع سنوات (2001–2007)، ولم يتم التوصل لاتفاق (Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 6-7) خاصة مع إصرار إسرائيل على شراء الغاز بأقل من الأسعار العالمية وهو ما رفضته الشركة، وأدى ذلك إلى وقف استغلال ثروات الحقل (وائل ربيع، 2020، ص 26).

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على تطوير حقل غزة البحري في عام 2013 بعد اكتشاف حقلي تمار وليفايثان، وكجزء من مشروع أمريكي اقترحه جون كيري –وزير الخارجية الأمريكي آنذاك– يتضمن تقديم أربع مليارات دولار لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتقليل اعتماده على المساعدات الخارجية، مما يساهم في أمن الطاقة الإسرائيلي، ويساعد في إحياء عملية السلام بين الجانبين. وبناءً على ذلك تمت مناقشة مشروع تطوير حقل غزة البحري كأحد الموضوعات الأساسية في جدول أعمال مفاوضات السلام في عامي 2013 و2014، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق، وانهارت المحادثات في أبريل 2014 (Boersma, 2015, P. 8).

2- لبنان وإسرائيل

يعود الصراع بين لبنان وإسرائيل إلى عام 1948 وقيام دولة إسرائيل بالأساس، فمنذ ذلك الحين لم تعترف لبنان بإسرائيل، والصراع بينهما مستمر. شهد الصراع الممتد أحداثًا تصاعدية حيث استخدم الفلسطينيون الأراضي اللبنانية لشن هجمات على إسرائيل، وردت إسرائيل بشن هجمات على القوات الفلسطينية في الأراضي اللبنانية مما أسفر عن احتلال مساحة شاسعة من لبنان (Krhovska, 2014, P. 42). في وسط تلك الأحداث، نشطت جماعة المقاومة اللبنانية والوكيل الإيراني في لبنان؛ حزب الله في مواجهة إسرائيل، وتعزز موقفهم أثناء الحرب الأهلية اللبنانية وسيطروا على جنوب لبنان. شنّت إسرائيل حربًا عام 2006 على لبنان في محاولة لاقتلاع حزب الله مما أدى لمزيد من التدهور

في المشكلة (Krhovska, 2014, P. 42؛ Cingoli, 2016, P. 7؛ Karagiannis, 2014, P. 12).

تدّخل مجلس الأمن وانهي الأعمال العدوانية من الناحية الرسمية بمقتضى قرار رقم 1701، ووضع بين الدولتين خط حدودي يُسمى الخط الأزرق، إلا أن في الواقع رفضت كِلا الدولتان الخط ولم تعترفا به. أي أنه من الناحية الفعلية لا يوجد أي اتفاق نهائي على ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 25؛ Krhovska, 2014, P. 36-37). ونظرًا لأن الحدود البحرية تعتمد بالأساس على الحدود البرية، فقد تفاقمت المشكلات بين الدولتين في ظل اكتشافات الغاز بشرق المتوسط، وتوسع مدى الحدود المتنازع عليها ليشمل الحدود البحرية إلى جانب الحدود البرية. ففي أعقاب بدايات اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، قام لبنان بوضع إحداثيات جغرافية لترسيم منطقته الاقتصادية الخالصة، وأودع تلك الإحداثيات مرفقة بخرائط لدى الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو 2010، وأكتوبر 2010 (Gowlland-Debbas, 2012). في موازاة ذلك، أودعت إسرائيل هي الأخرى إحداثيات حدودها البحرية لدى الأمم المتحدة، وادّعت إسرائيل أن هناك رقعة تابعة لها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي رسمها لبنان تبلغ مساحتها حوالي 850 كيلومترًا مربع، تحديدًا البلوك رقم 9 (طارق فهمي، 2020، ص 32؛ Krhovska, 2014, P. 40؛ San, 2015, P. 69).

جدير بالذكر أيضًا أن لبنان كان قد وقّع مع قبرص اتفاقية لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولتين في عام 2007، وقد صدّقت قبرص على الاتفاقية أما لبنان فلم يفعل [*]. ومن ناحية أخرى، وقعّت إسرائيل مع قبرص اتفاقًا لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة في أكتوبر 2010، وقُدّم للأمم المتحدة. واعترض لبنان اعتراضًا شديدًا على تلك الاتفاقية واعتبرها غير قانونية وتنتهك المياه الإقليمية اللبنانية (طارق فهمي، 2020، ص 32؛ San, 2015, P. 69). بل ووصل الأمر إلى حد قيام حزب الله اللبناني بتوجيه تهديد مباشر لإسرائيل بضرب سفنها ومنشآتها القائمة بأنشطة التنقيب البحرية إذا تعدت إسرائيل على المياه اللبنانية (ألكسندر نيدرمير، 2020، ص 7).

(*) تشير بعض الدراسات إلى أن السبب في عدم تصديق مجلس النواب اللبناني على الاتفاقية هو وجود ثغرة ارتكبها الموقعين على الاتفاقية، حيث تم ترسيم هذه الحدود بخط وسط مؤلف من ست نقاط، وهنا كان الخطأ حيث بيّنت الخرائط تراجع غير مدروس وغير مقصود من الجانب اللبناني عن النقطة 23 جنوب الناقورة. (طارق فهمي، **2020**، ص 32).

وشرع لبنان في عمليات التنقيب في منطقته الاقتصادية الخالصة على الرغم من النزاع القائم مع دول جواره، وقد علّق وزير الدفاع الإسرائيلي في يناير 2018 على قيام لبنان بمنح ثلاث شركات أجنبية رخصًا للتنقيب عن النفط والغاز بأنه "تحدي سافر وعمل استفزازي"، وردت الحكومة اللبنانية بسلسلة من التصريحات شديدة اللهجة تدافع فيها عمّا تعتبره حقها. فضلًا عن إعلان حزب الله في نفس الشهر أنه سيتصدى لأي اعتداء على الحقوق اللبنانية النفطية –في إشارة إلى البلوك رقم 9– ومواجهة الأطماع الإسرائيلية في ثروات لبنان ومياهه وأرضه (وائل ربيع، 2020، ص 26).

3– قبرص وتركيا

تعود جذور الصراع في قبرص إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين، حيث نالت جزيرة قبرص استقلالها عن بريطانيا عام 1960. وفي صيف 1974 غزت تركيا شمال قبرص وفرضت سيطرتها عليها وتم إعلانها دولة مستقلة عام 1983 تحت اسم جمهورية شمال قبرص التركية (TRNC) Turkish Republic of Northern Cyprus ولم تعترف بها أي دولة في العالم سوى تركيا. منذ ذلك الحين والجزيرة مقسمة بحيث تمتلك جمهورية قبرص 56% من الجزيرة –وهي دولة معترف بها وتحظى بعضوية في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004– وجمهورية شمال قبرص التركية 37%، في حين أن حوالي 3% من الجزيرة هو عبارة عن قواعد عسكرية بريطانية، و4% من المساحة منطقة معزولة السلاح تخضع لإشراف الأمم المتحدة ويُطلق عليها الخط الأخضر (أحمد عبد العليم، 2017، ص 148؛ Baldimos, 2016, P. 22).

استمرت الجهود الدولية في محاولة حل المشكلة لكن دون جدوى، وظلّ كل طرف متمسك بموقفه، فتركيا تُصر على ضرورة إنشاء دولة فدرالية من منطقتين منبحثتين إداريًا تجمعهما حكومة رمزية، أما الجانب اليوناني فيرفض الاقتراح ويطالب بدولة مركزية. واشتدت حدة الصراع مع قيام الطرفين بأنشطة للتنقيب عن الغاز وبرز البعد المتعلق بالحدود المائية بوضوح (رانيا علاء السباعي، 2018، ص 124). فمع اكتشاف حقل أفروديت داخل الحدود البحرية الجنوبية لجزيرة قبرص، وارتفاع احتمالية وجود احتياطات أخرى بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، عارضت تركيا بشدة استغلال الغاز الطبيعي المكتشف إلا إذا تم مشاركتها مع الجزء الشمالي التركي في الجزيرة (حسين سليمان، 2017، ص 78).

وكانت جمهورية قبرص قد وضعت حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع دول الجوار في مطلع القرن الحادي والعشرين، فوقّعت اتفاقية مع مصر عام 2003، ومع لبنان عام 2007، ثم مع إسرائيل عام 2010، واتفاقية إضافية مع مصر عام 2013 وبدأت في إعطاء تراخيص لشركات أجنبية للتنقيب في منطقتها الاقتصادية الخالصة (حسين سليمان، 2020، ص 21؛ Baldimos, 2016, P. 23-24). هاجمت تركيا الاتفاقيات القبرصية من خلال تصريحاتها الرسمية، معلنة أنه لا يحق للحكومة القبرصية توقيع أي اتفاقية في ظل الصراع التاريخي بين شطري الجزيرة (وائل ربيع، 2020، ص 7).

وعندما بدأت شركة نوبل إنيرجي إجراءات الحفر في البلوك رقم 12 (التي تشمل أيضًا المنطقة الاقتصادية الإسرائيلية) في سبتمبر 2011، هددت تركيا بأنها سترسل سفنًا بحرية إلى منطقة التنقيب، ومن ناحية أخرى اتفقت تركيا في نوفمبر 2011 مع شركة شِل على إجراء عمليات مسح قبالة ساحل أنطاليا (مدينة جنوب تركيا)، لكن دون أن يتم العثور على احتياطات غاز (رانيا علاء السباعي، 2018، ص 125؛ Baldimos, 2016, P. 23). كما أبرمت تركيا اتفاقية في سبتمبر 2011 مع شمال قبرص التركية لتحديد الجرف القاري، وفي أواخر أبريل 2012 بدأت شركة النفط التركية الحكومية تباو TPAO أول حفر لها بالقرب من مدينة فاماغوستا Famagusta شمال شرق الجزيرة القبرصية رغم اعتراضات قبرص واليونان على تلك التحركات (Baldimos, 2016, P. 23؛ Karagiannis, 2014, P. 14).

وفي عام 2013، نفّذت تركيا مسحًا بحريًا بالنيابة عن شمال قبرص، وبرفقة فرقاطات بحرية تركية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص (Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 4). ولم تتوقف تركيا عند ذلك الحد، فقد استمر التصاعد مع قيامها في عام 2014 بمنع سفينة تنقيب نرويجية من مواصلة بحثها داخل المنطقة الاقتصادية لقبرص، بل وأرسلت سفينتين حربيتين لإجراء مسوحات زلزالية في المنطقة الاقتصادية القبرصية (Baldimos, 2016, P. 23).

رفعت جمهورية قبرص المشكلة إلى الاتحاد الأوروبي ضد تركيا باعتبارها عضو مرشح للانضمام، وقد أثّر ذلك على مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي (San, 2015, P. 70)، وجرت اجتماعات بين ممثلي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين بحضور كلٍ من بريطانيا واليونان وتركيا في يناير 2017 من أجل محاولة التوصل الي تسوية سلمية بشأن توحيد الجزيرة لكن لم يتم

التوصل إلى حل شامل بين الاطراف (أحمد عبد العليم، 2017، ص 148). ولم تخّف حدة التحركات التركية، ففي فبراير 2018، استخدمت تركيا القوة لمنع شركة إيني الإيطالية من التنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية لجمهورية قبرص (وائل ربيع، 2020، ص 24).

رفعت قبرص شكوى في ديسمبر 2019 إلى محكمة العدل الدولية في ظل استمرار الممارسات التركية التي لا تعترف بحق الحكومة القبرصية في القيام بأي أنشطة تنقيب عن موارد الطاقة قبل إنهاء تقسيم الجزيرة، وعلى الرغم من ذلك تابعت تركيا سياستها (وائل ربيع، 2020، ص 25)، مما أدى إلى صدور تحذيرات من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الاتحاد الأوروبي، واتخذ الأخير تدابير سياسية ومالية ترمي إلى فرض عقوبات على تركيا في يوليو 2019 (Martini, 2019, P. 3).

بناءً على ما سبق، فإن ملف الخلاف الرئيسي في شرق المتوسط يتعلق بتعيين الحدود البحرية للمناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة، ويُمثل ذلك مشكلة في شرق المتوسط بسبب أن هناك ثلاث دول غير مُوَقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي تركيا، وإسرائيل، وسورية، وهو أمر خطير لأن اتفاقية قانون البحار هي التي يتم بمقتضاها تعيين الحدود البحرية للدول. فضلًا عن وجود صراعات إقليمية متجذرة بين دول المنطقة حول الحدود البرية بالأساس، ومن ثم يُصعّب ذلك تعيين الحدود البحرية. وقد تأثرت الصراعات الإقليمية بين تركيا وقبرص، ولبنان وإسرائيل، وفلسطين وإسرائيل باكتشافات الغاز حيث امتد الصراع من الحدود البرية ليشمل الحدود البحرية.

ففي المشكلة القبرصية التركية، تستغل تركيا هذه الورقة لتعطيل مشاريع تنموية عديدة في مجال الطاقة في قبرص، كما تطعن في حقوق قبرص في التنقيب عن الغاز الطبيعي في مياهها الإقليمية، وتدعي بُطْلان اتفاقيات تعيين الحدود بين قبرص وجيرانها الإقليمين. وفي المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، فإن إسرائيل وسعت انتهاكاتها لحقوق فلسطين في الحدود البرية لتمتد للحقوق البحرية في ثروات الطاقة بشرق المتوسط. كما احتدم الصراع بين لبنان وإسرائيل وشهدت العلاقات تصاعدًا في حدة اللهجة المستخدمة من المسئولين الإسرائيليين من ناحية، ومن حزب الله اللبناني من ناحية أخرى.

المبحث الثاني

الأطراف الفاعلة في صراع الطاقة بشرق المتوسط

يتناول هذا المبحث مصالح الأطراف الفاعلة في الصراع على الطاقة بمنطقة شرق المتوسط وعلاقة تلك المصالح بالمواقف والسياسات التي تتبناها الدول تجاه القضايا الإقليمية، فيركز على القوى الدولية المؤثرة، والقوى الإقليمية.

المطلب الأول

الأطراف الدولية الفاعلة في شرق المتوسط

يُلقي هذا المطلب الضوء على أدوار الأطراف الدولية الأقوى في منطقة شرق المتوسط؛ الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا.

أولًا: الولايات المتحدة الأمريكية

إن المصالح الأمريكية في منطقة شرق المتوسط تعكسها ثلاثة قضايا بشكلٍ رئيسي؛ مصالح اقتصادية لشركات الطاقة الأمريكية، الحد من الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، وتكوين تكتل إقليمي من دول المنطقة الحليفة. ونناقش هذه القضايا فيما يلي:

1- حماية استثمارات الشركات الأمريكية

مثّلت اكتشافات الغاز الضخمة في شرق المتوسط منذ عام 2009 مصدر جذب لاستثمارات شركات الطاقة الأجنبية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة. لاسيّما أنه كان من المتوقع أن يتوجه الغاز في إسرائيل وقبرص –الدولتان اللتان بدأت فيهما الاكتشافات– للتصدير، لأن الطلب المحلي في الدولتين منخفض وبالتالي لديهما فائض يسمح بالتصدير. وأيضًا لأن كلًا من إسرائيل وقبرص –وخاصة الأخيرة– تفتقران إلى رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لتطوير احتياطات الغاز هذه بشكلٍ مستقلٍ، مما يوفر للشركات الغربية فرصًا استثمارية كبيرة (Karagiannis, 2014, P. 5).

وكان في مقدمة هذه الشركات الأمريكية؛ شركة نوبل إنيرجي التي تمكنت وحدها من الحصول على حصة 39,66% من حقل ليفايثان (طارق فهمي، 2020، ص 30)، و36% من حقل تمار ("Offshore Technology.")، بالإضافة إلى 30% من حقل أفروديت القبرصي (" Aphrodite Gas Field"). ومن ثم هناك دافع أمريكي لحماية استثمارات الشركات الأمريكية بشرق المتوسط

(Evaghorou, 2019, P. 6). في هذا السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2019 بإنشاء مركز أمريكي يختص بشئون شرق المتوسط، ومهمته تقديم تقرير إلى الكونجرس حول خطة عمل الشركات الأمريكية التي تستثمر في استكشاف الطاقة بشرق المتوسط وتطويرها، والتسهيلات التي تمنحها الحكومة الأمريكية لها، وكذلك بأنشطة الشركات التابعة للدول المنافسة (دلال محمود، 2021، ص 75).

كما كان هدف الولايات المتحدة في حماية استثمارات شركاتها بشرق المتوسط محركًا للعديد من السياسات الأمريكية بالمنطقة، منها على سبيل المثال الموقف الأمريكي من الصراع اللبناني–الإسرائيلي حول الحدود البحرية، والذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور الوسيط لسنوات متتالية دون التوصل لحل نهائي. والجدير بالذكر بشأن الموقف الأمريكي من الصراع المذكور أن المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة لحل المشكلة كانت تبدو أنها إلى حد ما تتحيّز نحو الجانب اللبناني، وكانت إحدى تفسيرات هذا الموقف هو أنه يعكس الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار بالمنطقة وعدم إثارة رد فعل من حزب الله اللبناني مما يهدد الاستثمارات الأمريكية الضخمة بالمنطقة (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 117).

2– تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي

إن الولايات المتحدة لا تبدي اهتمامًا بالغاز الموجود في شرق المتوسط لأغراض الاستهلاك المحلي الأمريكي، فعلى العكس من ذلك تُشير البيانات أن الولايات المتحدة قد تصبح في المستقبل المنظور من أكبر مصدري الغاز على مستوى العالم، نظرًا لاكتشاف الغاز الصخري بالولايات المتحدة (Karagiannis, 2014, P. 6). فالمصالح الأمريكية في منطقة البحر المتوسط عمومًا غير مباشرة في معظمها، فقد ارتبط اهتمامها بالمنطقة منذ البداية بأهمية المنطقة لحلفائها (محمد السيد سليم وآخرون، 1985، ص 27). وبالتالي تلعب موارد الغاز الطبيعي في شرق المتوسط دورًا هامًا بالنسبة للسياسة الأمريكية لكونها خيارًا متاحًا لتقليل اعتماد الدول الأوروبية على صادرات الغاز الروسي. وفي هذا الصدد تشجع الولايات المتحدة المشاريع المطروحة الهادفة لتصدير الغاز من مصادره في حقول شرق المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي (بهاء محمود، 2020، ص 37؛ Karagiannis, 2014, P. 5). وقد ربطت بعض الدراسات بين السياسة الأمريكية في العراق وسورية، وبين سعي الولايات المتحدة لإيجاد مصادر للغاز تصل لأوروبا بعيدًا عن روسيا. ففسرت إصرار الولايات المتحدة على السيطرة

على مناطق معينة في سورية والعراق بأنها مسألة تعكس الهدف الأمريكي في مد خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من قطر والسعودية وإسرائيل عبر المناطق التي تضم قوات أمريكية في العراق وشمال شرق سورية – وربما تتصل بخط الغاز المصري الإسرائيلي– إلى تركيا ومنها للاتحاد الأوروبي (عبد الرازق بوزيدي، 2015، ص 85؛ وائل ربيع، 2020، ص 27). وهو المشروع الذي عارضه بشده النظام السوري نظرًا لأنه يخاطر بخسارة الحليف الاستراتيجي الأهم له والمتمثل في روسيا (عبد الرازق بوزيدي، 2015، ص 85).

3- دعم الحلفاء بالمنطقة

تعمل الولايات المتحدة على ربط مصالح حلفائها بشرق المتوسط ببعضها البعض، بحيث تخلق تجمعًا إقليميًا يتكون من دول منتجة للغاز ودول تصلح لعبور صادرات الغاز إلى دول أوروبية حليفة أيضًا للولايات المتحدة، بحيث تترابط اقتصادات تلك الدول في شبكة تضمن حماية المصلحة الأمريكية بالمنطقة (محمد أبو سريع، 2018، ص 29؛ وائل ربيع، 2020، ص 27؛ Evaghorou, 2019, P. 6؛Guney, 2019, P. 11). وقد عبّر عن ذلك الهدف جو بايدن Joe Biden –نائب الرئيس الأمريكي عام 2015– حين تكلم عن الرؤية الأمريكية في شرق المتوسط، وذكر تكوين تحالف بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وتركيا لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب تمر باليونان وتركيا (شريف شعبان، 2015، ص 47).

وقد استتبع تحقيق هذا الهدف اتباع الولايات المتحدة لعدد من السياسات، تتمثل في التالي:

أ. شجعت الولايات المتحدة تصدير الغاز الإسرائيلي إلى الأردن في إطار ربط مصالح حلفاؤها، حيث وقّع الأردن مع إسرائيل في سبتمبر 2014 اتفاقية تقضي بشراء الغاز من حقل ليفايثان لمدة 15 عامًا، وبقيمة 18 مليار دولار، وأصبح الأردن بموجب هذه الاتفاقية يعتمد بنسبة 40% من وارداته من الطاقة على إسرائيل (بسمة عثماني، 2016، ص 42؛ شريف شعبان، 2015، ص 48؛ محمد أبو سريع، 2018، ص 29).

ب. عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الإشراف المباشر على إعادة العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعد أن وصلت إلى درجة قيام تركيا بطرد السفير الإسرائيلي، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سكرتير ثانٍ عام 2011 (Arbell, 2014, P. 17)، على إثر حادثة سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara –كانت السفينة واحدة من ست سفن متجهة إلى الموانئ التركية إلى غزة

لخرق الحصار البحري الإسرائيلي، قاومتهم القوات الإسرائيلية بالأسلحة النارية مما أسفر عن مقتل ثمانية مواطنين أتراك، ومواطن تركي أمريكي –(Arbell, 2014, P. 13). ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة العلاقات بالفعل بعد أن قام الرئيس الأمريكي عام 2014 –أوباما– بمحادثة هاتفية مع الرئيس التركي –أردوغان– وحثّه فيها على المضي قدمًا في المحادثات مع إسرائيل بشأن إعادة العلاقات (Arbell, 2014, P. 37).

ج. تسعى الولايات المتحدة لوضع حل للمشكلة القبرصية المتجذرة، وتحقيق توافق في العلاقات التركية القبرصية مما يسمح بتنفيذ العديد من مشاريع نقل الطاقة المُعلقة التي تتطلب موافقة الطرفين التركي والقبرصي. فضلًا عن أن كلًا من تركيا وقبرص يعد حليفًا هامًا للولايات المتحدة الأمريكية، واستقرار علاقتهما يصب بشكلٍ مباشر في المصالح الأمريكية. فكلاهما يحتل موقعًا هامًا في سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى تطويق روسيا بسلسلة من القواعد العسكرية بدءًا من 26 قاعدة ونقطة تجسس أمريكية في تركيا، مرورًا بخمس قواعد عسكرية أمريكية في كردستان العراق قيد التنفيذ (وفقًا لبروتوكول أربيل واشنطن عام 2016)، وأربع قواعد ومهابط للطائرات الجوية في العراق (بغداد، والطليل، H1، باشور)، والقواعد العسكرية الأمريكية في إسرائيل، وصولًا إلى قاعدة أكروتيري Akrotiri البريطانية في قبرص ليكتمل بذلك قوس من القواعد العسكرية الأمريكية حول روسيا (وائل ربيع، 2020، ص 27؛ Evaghorou, 2019, P. 6).

د. حرصت الولايات المتحدة على تأكيد اهتمامها الإيجابي بمنتدى غاز شرق المتوسط، من خلال حضور ريك بيري Rick Perry وزير الطاقة الأمريكي اجتماعات المنتدى بالقاهرة التي تمت في يوليو 2019 (Mohamed Adel, 2019).

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث تصل نسبة استهلاك النفط إلى 43% من إجمالي استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي، يليه الغاز الطبيعي بنسبة 24%، في حين تمتلك الدول الأعضاء حوالي 2% فقط من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم (Karagiannis, 2014, P. 5). تأتي النسبة الأكبر من صادرات الغاز لأوروبا من روسيا، وقد وصل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي لدرجة أنه في عام 2015 تخطت نسبة صادرات الغاز الروسي 55% من إجمالي تجارة الغاز بالاتحاد الأوروبي (Pourzitakis, 2017, P. 399).

وهذه مسألة تقلق الدول الأوروبية وتضع في أولويات أمن الطاقة الأوروبي ضرورة تنويع مصادر الغاز الطبيعي لتخفيض الاعتماد على روسيا، وهناك شبه إجماع من حكومات الدول الأعضاء على هذه القضية، والدولتان المتزعمتان لهذا التوجه هما فرنسا وإيطاليا، خاصة بعد أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا في أواخر عام 2005 وبداية عام 2006 بعدما قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا واستخدمته كورقة ضغط لتحقيق أهداف سياسية (أحمد قنديل، 2018، ص 113؛ Cenciarelli, 2017, P. 23؛ Karagiannis, 2014, P. 5؛ Kubicek, 2013, P. 176).

وقد جاءت سلسلة اكتشافات الغاز بشرق المتوسط كأحد البدائل للممكنة لتخفيف الاعتماد على روسيا (ألكسندر نيدرمير، 2020، ص 8؛ Stergiou, 2019, P. 12)، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالشئون الإقليمية في شرق المتوسط نظرًا لأن اليونان وقبرص عضوتان فيه، وكذلك تركيا دولة مرشحة للانضمام وموقّعة لاتفاقية اتحاد جمركي مع بروكسل (Karagiannis, 2014, P. 5). فضلًا عن تمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقات وثيقة مع جميع دول البحر المتوسط في إطار برنامج الشراكة الأورومتوسطية (San, 2015, P. 32؛ Krhovska, 2014, P. 54). مما عزز من فكرة الاتحاد الأوروبي حول الدور الحيوي الذي ستلعبه المنطقة في إمدادات الغاز إليه، بل ورسخ النظر إلى شرق المتوسط باعتباره مؤهل لأن يكون بمثابة ممر الغاز الثالث لأوروبا –الممر الأول شرق أوروبا الذي يأتي بالغاز الروسي، والثاني هو جنوب شرق أوروبا بالغاز الأذربيجاني– (Karagiannis, 2014, P. 5).

وبناءً على ذلك نشطت الشركات الأوروبية في عمليات التنقيب عن الغاز في دول شرق المتوسط، خاصة في مصر وقبرص وفلسطين، حيث توجد مشاركات بارزة من عدة شركات أهمها شركة بريتش غاز البريطانية، وشركة إيني الإيطالية، وشركة توتال الفرنسية، وشركة شِل الهولندية (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 200؛ Karagiannis, 2014, P. 6). ففي مصر، شهدت شركة إيني طفرات في نشاطها في الفترة بين عامي 2015 و2017، لاسيّما بعد اكتشاف حقل ظهر في منطقة امتياز شروق (Marchionna, 2020, P. 11). وفي قبرص تم تخصيص أجزاء ضخمة من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص لشركات النفط والغاز من هولندا وإيطاليا وفرنسا (Stergiou, 2019, P. 13). ومن الملاحظ أن الاستثمارات الأوروبية كانت محدودة في الغاز

الإسرائيلي، فانصب تركيز الشركات الاوروبية على الغاز المصري والقبرصي، في حين تُرك الغاز الإسرائيلي للشركات الأمريكية (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 206).

وتجدر الإشارة إلى أن ليست كل دول الاتحاد الأوروبي متفقة على أهمية غاز شرق المتوسط كمصدر بديل للغاز الروسي، فألمانيا على سبيل المثال لا تولي أهمية لتقليل الاعتماد على صادرات الغاز الروسي، بل وتوسع من حجم هذه الصادرات من خلال الاتفاق مع روسيا على إنشاء خط غاز إضافي يربط بين روسيا وألمانيا مباشرة عبر بحر البلطيق. وقد أدى ذلك إلى انقسام في الرأي داخل الاتحاد الأوروبي بين فرنسا وإيطاليا من ناحية، وألمانيا من ناحية أخرى (Gurzu, 2019).

ثالثًا: روسيا الاتحادية

تتمثل المصالح الروسية في مجال الطاقة بشرق المتوسط في أمرين؛ الأول هو استثمارات شركات الطاقة الروسية، والثاني هو الحفاظ على تواجد بحري روسي بالمتوسط.

1- إيجاد دور استثماري لشركات الطاقة الروسية بشرق المتوسط

إن احتياطات الغاز المكتشفة في شرق المتوسط لا تمثل تهديدًا خطيرًا للهيمنة الروسية على أسواق الغاز الأوروبية. فروسيا تُصدّر ما يقرب من 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كل عام إلى أوروبا، في حين خصصت إسرائيل –على سبيل المثال– ما يقرب من 350–450 مليار متر مكعب للتصدير على مدار الثلاثين عام القادمة، وهي كمية تُصدّرها روسيا في غضون عامين، وعلى الرغم من ذلك، تسعى روسيا إلى التصدي لأي تهديد –وإن كان محدودًا– لسيطرتها على أسواق أوروبا، ويرتبط ذلك بكون روسيا قوة عظمى في مجال الطاقة وتدرك تمامًا أن الركن المحوري لقوتها الاقتصادية هو صادرات الطاقة، ومن ثم فإن صعود أي قوة منافسة في هذا المجال –وإن كانت صغيرة– يقوض من هذه الميزة الروسية (Rettig, 2020). وكان السبيل الذي اختارته روسيا لمواجهة أي منافسة محتملة من منتجي الغاز في شرق المتوسط هو اتباع سياستين بالتوازي؛ **السياسة الأولى** أن تشارك في المشروعات من خلال شركاتها، بالاستثمار وشراء الغاز وتسويقه لتضمن أن تكون طرفًا في عملية الإنتاج، وتحقق أرباح اقتصادية (Karagiannis, 2014, P. 6؛ Krhovska, 2014, P. 40).

وقد نجحت في تحقيق ذلك بالفعل، حيث:

أ. وقّعت شركة سيوزنفتغاز Soyuzneftegaz الروسية اتفاقية مع النظام السوري في 20 ديسمبر 2013 يتم بموجبها منح الشركة حق التنقيب والبحث في المنطقة الاقتصادية الخالصة السورية في مساحة تبلغ حوالي 850 ميلًا بحريًا، ولمدة 25 عامًا (أحمد طاهر، 2017، ص 133؛ محمد عبد الله يونس وآخرون، 2016، ص 14؛ Karagiannis, 2014, P. 6). وفي أوائل عام 2019 وقّعت روسيا مع الحكومة السورية اتفاقية أخرى تمنح روسيا كامل الحق في التطوير والإنتاج في قطاع النفط والغاز السوري، وسهلت هذه الاتفاقية قيام روسيا بإعادة بناء المنشآت النفطية والبنية التحتية، وقد باتت روسيا تسيطر من الناحية الفعلية بالكامل على حقول الغاز السورية بالقرب من تَدْمُر (بهاء محمود، 2020، ص 36).

ب. تنشط شركة نيفتيك NEFTEK في لبنان منذ عام 2013 في التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية ضمن كونسورتيوم شركات يضم شركة إيني الإيطالية، وشركة توتال الفرنسية (ألكسندر نيدرمير، 2020، ص 6؛ بهاء محمود، 2020، ص 35؛ محمد عبد الله يونس، 2017، ص 37).

ج. حصلت شركة روسنفت الروسية في ديسمبر 2016 على حصة 30% من امتياز شروق لحقل ظُهر، وذلك بقيمة 2,8 مليار دولار. علاوة على ذلك، تمتلك الشركة 15% من الشركة المشغلة للامتياز (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 209؛ بهاء محمود، 2020، ص 36).

د. بين عامي 2014–2015، بحثت الشركات الروسية مع السلطة الفلسطينية الخيارات الممكنة للتعاون في مجال النفط والغاز، وناقش الجانبان قيام روسيا بتطوير حقل غزة البحري للغاز الطبيعي في سبتمبر 2015، لكن لم يتم التوصل لصيغة واضحة للتنفيذ بسبب معارضة إسرائيل المستمرة (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 209؛ بهاء محمود، 2020، ص 36؛ Karagiannis, 2014, P. 6).

هـ. حاولت شركة غازبروم في فبراير 2013 عقد صفقة مع إسرائيل لشراء الغاز المسال حصريًا من حقلي تمار وداليت لمدة 20 عامًا والقيام بتسويقه. وعلى الرغم من حماس شركة ديليك الإسرائيلية، إلا أن الاتفاقية لم تتم حيث فضلت شريكتها الأمريكية –نوبل إنيرجي– دخول طرف

غربي بدلًا من الروسي، تمثل في الشركة الأسترالية وودسايد Woodside (بهاء محمود، 2020، ص 36–37؛ Karagiannis, 2014, P. 6؛ San, 2015, P. 39).

أما **السياسة الثانية** فهي العمل على ألا يتم تنفيذ مشاريع نقل للغاز من شرق المتوسط دون أن تكون روسيا طرفًا فيها، ويتضح ذلك من طبيعة الموقف الروسي تجاه كلٍ من المشكلة السورية والمشكلة القبرصية. فالدعم الروسي للنظام السوري يرتبط في جزءٍ كبير منه في حرص روسيا على ألا تصبح سورية طرفًا في مشاريع أنابيب غاز غربية تنافس أو تضر بالمصالح الاقتصادية الروسية مثل مشروع خط الغاز القطري الذي رفضه النظام السوري.

وكذلك الموقف الروسي من المشكلة القبرصية المتمثل في الانحياز النسبي لقبرص على حساب تركيا، والتأكيد على أنه يحق لقبرص التنقيب عن الغاز الطبيعي واستغلاله مادام ذلك ضمن منطقتها (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 159). وذلك بسبب رغبة روسيا في ألا تصبح لتركيا سلطة على الغاز القبرصي مما يسمح لها بتقليل الاعتماد على الغاز الروسي من ناحية، وأن تصبح تركيا هي دولة مرور هذه الثروات إلى أوروبا بعيدًا عن المسارات الروسية (سامي السلامي، 2018، ص 111).

2- الحفاظ على وجود عسكري بحري بشرق المتوسط

كان لروسيا تواجد بحري بشرق المتوسط منذ ستينيات القرن العشرين باستثناء الفترة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي. وقد جاءت عودة القوات البحرية الروسية للمنطقة تدريجيًا في عام 2007. وتزايد التواجد البحري الروسي بشرق المتوسط منذ ذلك الحين بسبب عاملين: الأول هو تخفيض الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط بصورة كبيرة عمّا كان عليه وقت الحرب الباردة (Krhovska, 2014, P. 52-53)، والعامل الثاني هو دعوة الرئيس الأسد لروسيا بالتدخل عسكريًا عام 2015 لمساعدة النظام على استعادة السيطرة المدنية والعسكرية في أنحاء سورية (Krhovska, 2014, P. 52-53؛ Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 8).

استغلت روسيا تلك الأجواء ورسخت لتواجد عسكري ثابت بشرق المتوسط، حيث تمتلك قافلة سفن رقم 29 "Flotilla 29" التي كانت موجودة فترة الحرب الباردة، وسرب العمليات الخامس، فضلًا عن القوات العسكرية الروسية في قاعدتي طرطوس البحرية، وحميمم الجوية اللتان أصبحتا نقاط ارتكاز للانتشار العسكري الروسي بشرق المتوسط، الأمر الذي اعتبره الاتحاد الأوروبي اختراقًا

للمجال الحيوي لبعض الدول الأوروبية جنوب المتوسط (محمد عبد الله يونس، 2017، ص 36؛ Rubin & Ehad Eiran, 2019, P. 8؛ Guney, 2019, P. 12). وأصبح مجمل القوات البحرية الروسية في شرق المتوسط يشمل ست عشرة سفينة، وثلاث مروحيات بحرية، وحاملة طائرات، في إشارة واضحة إلى استعدادها التام لمواجهة أي مخاطر تهدد مصالحها بالمنطقة (سامي السلامي، 2018، ص 110؛ محمد أبو سريع، 2018، ص 29).

وقد نجحت روسيا من خلال تلك السياسة بأن تكون في خضم التفاعلات المتعلقة بالغاز في شرق المتوسط (Guney, 2019, P. 12)، كما نجحت من خلال هذا التركز البحري الكثيف بالمنطقة في تحويل تركيز الولايات المتحدة من المشكلة الأوكرانية –والتي تعتبر في العمق الاستراتيجي لروسيا– إلى التركيز على سورية والتي توجد في منطقة صدام بين الدولتين (سامي السلامي، 2018، ص 110).

علاوة على ذلك، تمكنت من التغلب على تحدي استراتيجي بالغ الأهمية، وهو افتقار الأسطول الروسي لحرية الوصول للبحر المتوسط. فوصولها للبحر المتوسط يعتمد على المرور عبر مضيقي البسفور والدردنيل اللذين تسيطر عليهما تركيا. ومع اشتراك روسيا في أنشطة التنقيب في شرق المتوسط، أصبح هناك سببًا مشروعًا لوجود قطع بحرية روسية في مهمات دورية بالمنطقة للدفاع عن منصات الغاز (Rettig, 2020).

كما يعكس التواجد البحري الروسي في شرق المتوسط استراتيجية روسية توصف بـ "الضم البحري الزاحف "Crawling Maritime Annexation، وهي استراتيجية تتكون من ثلاث مراحل؛ في المرحلة الأولى ترافق السفن البحرية الروسية منصة الحفر في المياه الاقتصادية الخالصة للدولة التي أصدرت التصريح. وتبدأ المرحلة الثانية مع ظهور تهديد ما لأمن المنصة بصورة مفاجئة، هنا يصبح التواجد البحري الروسي دائم. أما المرحلة الثالثة تكون مع بداية استخراج الغاز، حيث تُصبح الدولة المضيفة معتمدة على الشركات الروسية في إيصال إنتاج الغاز بغرض ضمان حمايته. ويفسر ذلك رفض شركة نوبل إنيرجي بيع حصة من حقل ليفايثان للشركات الروسية، حتى لا يحدث مثل هذا السيناريو مع إسرائيل؛ الحليف الأول للولايات المتحدة بالمنطقة (Rettig, 2020).

جملة القول إن أهم الأطراف الدولية المتواجدة في شرق المتوسط هم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا. وتتمثل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة في حماية مصالحها

الاقتصادية بالأساس. وتشمل حماية استثمارات شركات الطاقة الأمريكية بالمنطقة، واستعمال ثروات الغاز الطبيعي بشرق المتوسط كأحد البدائل لتنويع مصادر استيراد الغاز لحلفائها الأوروبيين لتقليل الاعتماد على روسيا، والعمل على ربط مصالح حلفاؤها بالمنطقة ببعضهم البعض، وظهر ذلك من خلال عدة تحركات، منها على سبيل المثال؛ العمل على إعادة العلاقات التركية الإسرائيلية، وكذلك دعمها لمنتدى شرق المتوسط.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، مثّلت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط خيارًا قريبًا لاستيراد الغاز في إطار الهدف الأوروبي في تقليل الاعتماد على روسيا. وفي هذا الصدد نشطت الشركات الأوروبية بالمنطقة على نطاق واسع، كما لعب الاتحاد الأوروبي دورًا سياسيًا في دعم قبرص ضد التحركات التركية.

وفيما يخص روسيا، فإن احتياطات الغاز بشرق المتوسط لا تُشكل تهديدًا يُذكر لتجارتها مع الاتحاد الأوروبي. إلا أنها تسعى للتصدي لأي تهديد حتى ولو كان محدودًا، وفي هذا الصدد اختارت روسيا أن تشارك في المنطقة من خلال شركات الطاقة الروسية، وعقدت بالفعل عدد من الاتفاقيات مع دول المنطقة، كما عملت على أن يكون لها تواجد بحري عسكري كثيف بشرق المتوسط لتضمن تحقيق وصولًا آمنًا لمضيقي البسفور والدردنيل بحجة تأمين نشاطاتها في التنقيب.

وبناءً على ذلك، فإنه يوجد تعارض واضح في المصالح الأمريكية والروسية بالمنطقة، فالسياسة الأمريكية تسعى لجعل شرق المتوسط مركزًا إقليميًا لتصدير الغاز لأوروبا، يُنافس روسيا، ويُقلل من الاعتماد الأوروبي على صادرات الغاز الروسي، أما روسيا فهي تستغل وجود حقول الغاز بشرق المتوسط لتبرير تواجدها العسكري، وتحقيق هدفها التاريخي في حرية الوصول للمياه الدافئة في البحر المتوسط، كما تحاول الوقوف أمام المشروعات الأمريكية بجذبها لبعض الأطراف الضروريين –وعلى رأسهم سورية– لإتمام هذه المشروعات. ومن ناحية أخرى فدول الاتحاد الأوروبي لا يبدو أنها تمتلك رؤية موحدة لشرق المتوسط، ففرنسا وإيطاليا تدعمان فكرة استيراد الغاز من قبرص وإسرائيل ومصر، في حين أن ألمانيا توسع من استيرادها للغاز الروسي.

المطلب الثاني

الأطراف الإقليمية الفاعلة في شرق المتوسط

يُركز هذا المطلب على مصالح وسياسات القوى الإقليمية الأكثر تأثيرًا في صراع الطاقة الدائر بشرق المتوسط؛ مصر، وتركيا، وإسرائيل.

أولًا: جمهورية مصر العربية

تتمثل القضايا الأساسية لأمن الطاقة المصري في شرق المتوسط في قضيتين تعكس كلٌّ منهما هدفًا قوميًا؛ الأول هدف قريب المدى وهو تغطية الاستهلاك المحلي من الغاز، والهدف الثاني متوسط المدى وهو التحول إلى مركز إقليمي للغاز.

1- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي محليًا

يوجد توجه مصري قوي على تأكيد دور الدولة المصرية –سواء داخليًا أو على مستوى الإقليم– منذ عام 2013، وقد تطلب هذا التوجه إعادة بناء الدولة بعد مرحلة من التراجع، وبالتالي هناك أولوية للتركيز على الإصلاح والتنمية الداخلية مع تخفيف الأعباء الخارجية قدر الإمكان (محمد أنيس سالم، 2018، ص 66).

يأتي في هذا الإطار الهدف الأول للسياسة المصرية في أمن الطاقة وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، وتلبية الطلب المحلي، وعلى الرغم من الاحتياطات الهائلة لحقل ظُهر المصري، إلا أن الدراسات تؤكد أن تلك الاحتياطات التي يمكن استغلالها على المدى القريب لن تغطي الاستهلاك المحلي المتزايد سنويًا إلا لعدد محدود من السنوات. ومن ثم توجهت الحكومة المصرية إلى تبني خيار استيراد الغاز، والذي يتم التعامل معه على مرحلتين؛ الأولى استغلاله في تغطية السوق المحلي، والثانية استعماله في تشغيل البنية التحتية من مصانع تسييل وإعادة تصديره (آمال الشيخ، "مصر مركز..").

2- التحول لمركز إقليمي لتجارة الغاز

الهدف الاستراتيجي لمصر في مجال الطاقة بشرق المتوسط هو أن تتحول إلى مركز للغاز Gas Hub، أي أن تتمكن من استيراد، وإنتاج، واستهلاك، وتصدير الغاز، ومن ثم الاستفادة من التبادل بين الموردين والمستوردين المتعددين اعتمادًا على السعر الأفضل (Stergiou, 2019, P.

23). استتبع ذلك تبني مصر لسياسات معينة من أجل تحقيق هذا الهدف، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة

عملت مصر على فتح الباب للاستثمارات الأجنبية، وقد مثلت ثروات الغاز المكتشفة بالمياه المصرية في شرق المتوسط، إلى جانب موقع مصر بين الأسواق الشرقية والغربية مصدر جذب واهتمام من الشركات الأجنبية خاصة شركة بريتش بتروليوم، وشِل، وإيني، وما ساعد على ذلك أيضًا هو اقتراب حقل ظُهر من الأسواق الأوروبية ومصانع تسييل الغاز في مصر، وهو ما يعطي الغاز فيه ميزة نسبية تنعكس في سعره النهائي (Frappi, 2015, P. 84).

ب- صيانة وإعادة تشغيل البنية التحتية للغاز

تمتلك مصر محطتان لتسييل الغاز الطبيعي، الأولى هي مصنع إدكو في محافظة البحيرة، ويضم وحدتين للإسالة، والأخرى مصنع دمياط التابع لشركة يونيون فينوسا Union Fenosa الإيطالية الإسبانية، ويضم وحدة تسييل واحدة. وظيفة هذه المصانع هي تحويل الغاز الطبيعي من حالته الغازية إلى سائل بحيث يمكن تحميله على سفن وتصديره (آمال الشيخ، "مصر مركز.."). بالإضافة إلى وجود خطيّ أنابيب لتصدير الغاز من مصر لإسرائيل، ومن مصر للأردن وسورية ولبنان. وقد عملت مصر على صيانة وتطوير هذه البنية التحتية التي كانت قد توقفت لفترة بسبب نقص الإنتاج المحلي وتحول مصر إلى مستوردٍ صافٍ للغاز (آمال الشيخ، "مصر مركز.."؛ Cingoli, 2016, P. 5).

جـ- توثيق التعاون مع دول الجوار

في الفترة بين عامي 2014 و2015 دخلت مصر في سلسلة من المفاوضات مع كل من قبرص وإسرائيل لمناقشة إمكانية تصدير الغاز منهما إلى مصر (Frappi, 2015, P. 85). وذلك بهدف إعادة تشغيل مصانع تسييل الغاز لأن الكميات المنتجة محليًا من الغاز غير كافية لتشغيل تلك المصانع (آمال الشيخ، "مصر مركز.."). في إطار ذلك عقدت مصر مع إسرائيل في فبراير 2018 اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل لمصر بقيمة 15 مليار دولار، وبسعة تبلغ 7 مليارات متر مكعب سنويًا، على أن يتم استخدام نصف تلك الكمية تقريبًا في

السوق المحلية المصرية، ويتم تسييل النصف الآخر لإعادة تصديره (طارق فهمي، 2020، ص 30).

كما وقّع الجانبان المصري والقبرصي في 19 سبتمبر 2018 اتفاقية بإنشاء مشروع خط غاز بحري لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت إلى محطات الإسالة في مصر بسعة تبلغ نحو 0,02 كيلومتر مكعب (700 قدم مكعب)، وإعادة تصديره إلى الأسواق العالمية المختلفة. من المنتظر أن يبدأ ضخ الغاز في الخط بحلول عام 2022، على أن يتم توجيه جزء من هذا الغاز للاستهلاك في السوق المحلية، والجزء الآخر للتصدير (آمال الشيخ، "مصر مركز..").

بالإضافة إلى ذلك، فإن مصر عضو مؤسس لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي تم الإعلان عنه في يناير 2019 ومقره القاهرة. يضم هذا المنتدى سبعة دول هم مصر، وقبرص، واليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، والأردن، وفلسطين. ويهدف إلى التنسيق بين دول شرق المتوسط المصدرة، والمستوردة للغاز، وكذلك دول العبور. وتم تكثيف المشاورات بين الدول الأعضاء لرفع مستوى المنتدى إلى منظمة إقليمية (أحمد قنديل، 2020، ص 13).

ثانيًا: تركيا

هناك هدفان أساسيان يفسران السياسات التركية بمنطقة شرق المتوسط. الهدف الأول هو الاستفادة من الغاز الطبيعي بشرق المتوسط لتنويع مصادر الواردات. أما الهدف الثاني فهو توسيع دور تركيا كدولة عبور لإمدادات الغاز لأوروبا ليضم نقل غاز شرق المتوسط. يتم تناول هذان الهدفان فيما يلي:

1- تنويع مصادر واردات الطاقة

تعد تركيا دولة مستوردة للغاز الطبيعي، فهي تعتمد على الواردات بنسبة 70%، وتأتيها أكبر كميات من الغاز من روسيا وإيران وأذربيجان (Evaghorou, 2019, P. 5؛ İşeri, 2019, P. 115). ومن أولويات تركيا في مجال الطاقة تقليل الاعتماد على واردات الغاز، خاصة من روسيا وإيران (Baldimos, 2016, P. 17).

ومع بداية اكتشافات الغاز المتسلسلة في شرق المتوسط منذ عام 2009، واجهت تركيا خطر أن تصبح هي الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي (Bressan, 2020, P. 25)، ولذلك تطورت استراتيجية تركيا في مجال الطاقة منذ ذلك الحين، وتبلور ذلك مع

قيام الحكومة التركية في عام 2012 بإصدار الرؤية السياسية التركية لعام 2023، والتي تُصَور تركيا كقطب عالمي صاعد، ووسيط متميز للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتُسلط هذه الرؤية الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في تجارة الطاقة وتعتبره أساسًا للسلام الإقليمي. بعبارة أخرى تربط تركيا ربطًا مباشرًا بين الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، ومصالحها الإقليمية المتعلقة بالطاقة (İşeri, 2019, P. 115).

في البداية اتجهت السياسة التركية للتنقيب عن ثروات الطاقة بالمنطقة، فتعاونت شركة النفط التركية الحكومية تباو TPAO مع عدد من شركات التنقيب الأجنبية للبحث عن مصادر للطاقة في المياه التركية (Baldimos, 2016, P.33) بيد أن محاولات التنقيب لم تسفر عن أي نتائج إيجابية عن وجود حقول غاز (Altunışık, 2020). عندئذٍ عملت تركيا على التركيز على الحدود البحرية في شرق المتوسط، والادّعاء بعدم قانونية الاتفاقيات الإقليمية الموقعة لتعيين الحدود بين دول المنطقة في محاولة لإيجاد موطئ قدم لاستغلال الثروات الموجودة. واستخدمت في هذا الصدد الصراع التاريخي في الجزيرة القبرصية بحجة الدفاع عن حقوق القبارصة الأتراك في ثروات الغاز القبرصية، وأنه لا يحق لقبرص استغلال الثروات الموجودة في سواحل الجزيرة إلا إذا تم حل المشكلة القبرصية بتسوية دائمة تضمن حقوق شمال قبرص التركية (Guney, 2019, P. 7).

وتمسكت في هذا الصدد بموقف أحادي قوامه أن البحر المتوسط بحر شبه مغلق، وبما أن هناك ادّعاءات متداخلة من قِبل الدول المُطلة عليه، فإن تعيين الحدود يتطلب التعاون بين تلك الدول أو إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية (Altunışık, 2020). كما تجادل بشأن حقوق قبرص كجزيرة في المياه الإقليمية، وتعتبر أنه لا يجب أن تتمتع جميع الجزر بنفس الحقوق البحرية التي تحظى بها الدول الساحلية خاصة في البحار المغلقة في ظل وجود مطالبات متداخلة بشأن السيادة. وترفض ما تراه مطالبات أحادية الجانب من قِبل بعض الدول الساحلية (Altunışık, 2020). وبُناءً على ذلك اعتبرت تركيا الاتفاقيات الحدودية بين قبرص وإسرائيل، وقبرص ومصر باطلة ولا يمكن الاعتماد عليها في التنقيب في شرق المتوسط (Dalay, 2021).

2- لعب دور في عبور غاز شرق المتوسط إلى أوروبا

لدى تركيا هدف أعلى فيما يتعلق بأمن الطاقة التركي بصفة عامة، وهو السعي لأن تصبح مركز عبور للطاقة من الشرق للغرب. وتمسكت تركيا لتحقيق هذا الهدف في شرق المتوسط بمرجعيتين،

الأولى هي استراتيجية العثمانية الجديدة The Neo-Ottoman Strategy، والثانية هي مبدأ الوطن الأزرق (MaviVatan) Blue Homeland Doctrine .

أ- استراتيجية العثمانية الجديدة The Neo-Ottoman Strategy

تُنسب استراتيجية العثمانية الجديدة إلى أحمد داوود أوغلو Ahmet Davutoğlu وهو دبلوماسي وأستاذ علوم سياسية تركي، وشغل منصب رئيس الوزراء التركي في الفترة 2014-2016. تقوم هذه الاستراتيجية على استهداف التأثير على مناطق الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية أو ما تعتبره تركيا العمق الاستراتيجي، بحيث تستخدم موقعها كممر للطاقة بين دول الشرق الغنية بالطاقة إلى الأسواق الغربية. استنادًا على أن لعب تركيا لدور في عبور الطاقة سيعزز من مكانتها وتأثيرها الإقليمي (Bressan, 2020, P. 23؛ Giots, 2012, P. 42).

ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية مُقوّمان؛ الأول هو الموقع الجغرافي المناسب، وهو أمر متوفر في تركيا، فموقعها يربط بين آسيا وأوروبا، وتطل على بحرين؛ البحر الأسود والبحر المتوسط، وتتحكم في مضيقين استراتيجيين هما البسفور والدردنيل. أما المُقوّم الثاني فهو ألا يكون لتركيا أي مشكلات مع الدول المجاورة أو سياسة تصفير المشكلات Zero Problems with Neighbors (Baldimos, 2016, P. 33؛ Giots, 2012, P. 42)، وهو الأمر غير المتوفر على الإطلاق في العلاقات التركية بدول شرق المتوسط، فتركيا تواجه مشكلات مع جميع جيرانها المنتجين للغاز في شرق المتوسط (Baldimos, 2016, P. 34). فمن ناحية تتسم علاقاتها مع قبرص بالعدائية بسبب المشكلة القبرصية، ومن ناحية أخرى العلاقات مع اليونان كذلك غير ودية بسبب خلافات حدودية بين الدولتين (Heraclides, 2011, P. 1-2).

وعلى جانب آخر فعلاقاتها مع مصر متوترة بسبب الخلافات السياسية مع النظام المصري منذ عام 2014 ودعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، فضلًا عن المواقف المتعارضة لمصر وتركيا من القضايا الإقليمية على رأسها الملف الليبي (Khalil al-Anani, 2020). كما أن العلاقات التركية الإسرائيلية شابها التوتر على إثر حادثة قافلة مافي مرمرة Mavi Marmara عام 2010 (Migdalovitz, 2010, P. 5).

أدت هذه الحقائق إلى استشعار تركيا بانعزال عن الترتيبات التي تجرى في شرق المتوسط، سواء من اكتشافات الغاز التي تتم في المنطقة وليست هي طرفًا فيها، أو من اتفاقيات تعيين

الحدود الثنائية بين دول المنطقة، وكذلك من الشراكات والتحالفات القائمة. الأمر الذي دفعها لانتهاج استراتيجية أخرى تقوم على ما يُسمى مبدأ الوطن الأزرق Blue Homeland Doctrine أو Mavi Vatan (Mianji, 2020).

ب- مبدأ الوطن الأزرق Blue Homeland Doctrine (Mavi Vatan)

ترجع صياغة هذا المبدأ إلى الأدميرال المتقاعد جيم جوردينيز Admiral Gem Gurdeniz، والتي عرضها لأول مرة في 14 يونيو 2006 في ندوة بعنوان: البحر الأسود والأمن البحري. وأكمل هذه العقيدة الأدميرال جيهات ياسي Admiral Cihat Yayci من خلال قيامه برسم حدود المياه الإقليمية، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا، في البحر الأسود، وبحر مرمرة، وبحر إيجة، والبحر المتوسط بمساحة تبلغ 462 ألف كيلومتر مربع (Mianji, 2020). لا تمتلك هذه العقيدة أساسًا قانونيًا، إلا أنها تُشير إلى تصميم تركيا على الدفاع عن هذه الحدود المتصورة وحمايتها. بالإضافة إلى ذلك، فهي تقدم حجة لإضفاء الشرعية أمام الداخل التركي على السياسات التركية في شرق المتوسط (Dalay, 2021).

تجدر الإشارة إلى أن عقيدة الوطن الأزرق تخالف النهج الأساسي لحكومة حزب العدالة والتنمية التي تُفضل عقيدة العثمانية الجديدة القائمة على تصفير المشكلات، لذلك في البداية لم يتم أخذها على محمل الجد، لكن مع التطورات المتلاحقة بالمنطقة من حدوث الثورات بالمنطقة العربية، واكتشافات الغاز بشرق المتوسط، تم وضع هذه العقيدة في جدول أعمال الحكومة التركية (Mianji, 2020). ويمكن من خلال هذه العقيدة تفسير السياسات التركية في شرق المتوسط، بدءًا من عمليات التنقيب في المياه الإقليمية لدول أخرى، مرورًا بالاعتراض على اتفاقيات تعيين الحدود الثنائية بين دول المنطقة، وانتهاءً بالاتفاقيات الموقعة مع حكومة الوفاق الليبية حول تعيين الحدود البحرية بين الدولتين، والتي تنتهك العديد من الأسس القانونية المتعارف عليها.

ثالثًا: إسرائيل

تتمثل المصالح الإسرائيلية في شرق المتوسط في السعي إلى تنمية مواردها من الغاز الطبيعي المكتشف، واستغلاله على المستوى المحلي وفي التصدير. وفي سبيل ذلك عملت على توثيق العلاقات مع دول الجوار وإيجاد حلفاء بالمنطقة، والعمل على تأمين منشآت الطاقة الإسرائيلية.

1- إيجاد حلفاء إقليميين

جاء بحث إسرائيل عن حلفاء إقليمين في ظل تراجع التواجد الأمريكي في شرق المتوسط، الذي تزامن مع اكتشافات الغاز بالمنطقة. فقد اقتصر الوجود الأمريكي على دور شركات الطاقة الأمريكية، في حين بدأ النفوذ الأمريكي يتضاءل بشكلٍ ملحوظ في القضايا الإقليمية مثل الأزمة السورية، والمشكلة الليبية في مقابل توجه الولايات المتحدة لتركيز النفوذ في مناطق أخرى في العالم مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا (سعيد عكاشة، 2018، ص 118؛ Gerges, 2013, P. 301).

وضعت إسرائيل هدفًا طويل المدى قوامه إقامة شبكة للطاقة تشمل إسرائيل، ومصر ، ولبنان، والأردن، واليونان، وقبرص، وتركيا. وتجدر هنا الإشارة بصدد العلاقات الإسرائيلية التركية أنه على الرغم من توترها على المستوى الدبلوماسي، إلا أن الدولتين تواصلان الحفاظ على معاملات تجارية واقتصادية ممتازة، ويُدلل على ذلك معدل التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل في عام 2017 إلى حوالي خمس مليارات دولار أمريكي ("Free Trade.."). ويتضمن هذا الهدف إلى جانب ذلك، إقامة جزيرة اصطناعية قبالة شاطئ غزة وإنشاء ميناء بحري فيها، على أن تتم المراقبة الأمنية لهذا الميناء بالتعاون مع كلٍ من مصر وتركيا (Cingoli, 2016, P. 7).

كما عملت على توطيد العلاقات مع قبرص واليونان، والعمل على تعيين حدودها البحرية مع قبرص ليسمح ذلك بتصدير الغاز الإسرائيلي عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة المتفق عليها إلى أوروبا. وامتد السعي لإيجاد حلفاء إلى توطيد العلاقات مع مصر كشريك محتمل في مشاريع الطاقة بالمنطقة (Evaghorou, 2019, P. 5-6).

2- تأمين البنية التحتية للطاقة في إسرائيل

التهديد الأول والأهم لأمن الطاقة الإسرائيلي في شرق المتوسط هو حزب الله؛ وكيل إيران في لبنان. ونتيجة للخلافات المتجذرة بين إسرائيل ولبنان يُشكل حزب الله مصدر قلق دائم لأمن إسرائيل خاصة بعد تصريحات قادة الحزب حول الاستعداد للهجوم على إسرائيل في حال تنقيبها عن الغاز في المنطقة المتنازع عليها مع لبنان. فضلًا عن امتلاك حزب الله للقدرة على الهجوم بالفعل، فقد كشفت حرب عام 2006 عن حيازة حزب الله صواريخ C-802 صينية الصنع المضادة للسفن، ومداها 120 كيلومترًا (Karagiannis, 2014, P. 15). اتبعت إسرائيل سياستين للتصدي لتهديد حزب الله،

السياسة الأولى هي العمل على تقوية التسلح الإسرائيلي، فقد تبع تهديدات حزب الله حصول إسرائيل على سفينتين من فئة الدوريات تزن 1200 طن Patrol-Class Vessel، ومركبات جوية بدون طيار، وزوارق حربية مسلحة بالصواريخ تعمل بالتحكم عن بعد (Karagiannis, 2014, P. 15).

أما السياسة الثانية فهي التقارب من روسيا، وذلك من خلال دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي عام 2016 الشركات الروسية للاستثمار في إسرائيل (بهاء محمود، 2020، ص 37). وتُفَسر هذه الدعوة في ثنايا حقيقة أن حزب الله اللبناني يعد أحد أهم أركان التحالف الروسي الإيراني بالمنطقة، وأن العمل على ربط المصالح الاقتصادية الروسية بالبنية التحتية للطاقة في إسرائيل هو عامل تأمين ذاتي ضد هجمات حزب الله. وقد اتضح ذلك جليًا مع قيام روسيا بالفعل بالتعهد بمنع الجماعات المتطرفة من مهاجمة البنية التحتية للغاز الإسرائيلي (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 211؛ ألكسندر نيدرمير، 2020، ص 9).

يُشكل التعاون مع روسيا ميزة أخرى لإسرائيل تتعلق بمخاوف من احتكار شركة نوبل إنيرجي الأمريكية لغالبية إنتاج الغاز في حقول شرق المتوسط. يُدلل على ذلك قيام هيئة مكافحة الاحتكار الإسرائيلية Israel Competition Authority بالتهديد بإجبار بعض الشركات المساهمة في تطوير حقل ليفايثان على بيع جزءٍ من حصتها لتحفيز المنافسة، في إشارة ضمنية إلى نوبل إنيرجي. كما يفسر ذلك موقف إسرائيل من رفض الحلول التي تقدمها الوساطة الأمريكية للمشكلة الحدودية بين لبنان وإسرائيل، على أساس أن قبول تلك المقترحات من شأنه أن يوسع من الدور الذي تلعبه شركة نوبل إنيرجي في شرق المتوسط (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 117).

خلاصة القول بصدد ما تقدم إن أهم الأطراف الإقليمية في شرق المتوسط هي مصر، وتركيا، وإسرائيل. وبالنسبة للمصالح المصرية بشرق المتوسط فلها هدفان يعكسان تلك المصالح؛ الأول هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من استهلاك الغاز الطبيعي، والثاني هو التحول لمركز إقليمي للغاز بالمنطقة. وفي هذا الصدد انتهجت سياسات تمثلت في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، وصيانة وإعادة تشغيل البنية التحتية للغاز، وتوثيق التعاون مع دول الجوار. وتتمثل أهداف تركيا في شرق المتوسط في أنها ترغب في الاستفادة من ثروات الغاز في الاستهلاك المحلي، ولعب دور في تصدير الغاز لأوروبا. اتبعت في ذلك سياسات عدوانية تجاه دول الجوار بشكلٍ ملحوظ، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها تبني تركيا لاستراتيجية تُسمى الوطن الأزرق وهي استراتيجية توسع من الحدود

البحرية التركية وتبرر اختراق المياه الإقليمية للعديد من دول الجوار. وفيما يتعلق بإسرائيل، فتتركز أهدافها في شرق المتوسط في محاولة إيجاد حلفاء إقليميين في ظل تراجع الوجود الأمريكي بالمنطقة، وتأمين البنية التحتية للطاقة في إسرائيل خاصة مع وجود تهديدات من أطراف إقليمية على رأسها حزب الله اللبناني المدعوم من إيران.

يتبيّن إذًا أن هناك تعارضًا بين مصالح الأطراف الثلاثة الأكثر قوة على المستوى الإقليمي، فتركيا ومصر تسعى كلٌ منهما لأن تصبح مركزًا لغاز شرق المتوسط، كما أن إسرائيل في حاجة إلى التكتل مع طرفٍ إقليميٍ قويٍ لتدعم موقفها في مواجهة تهديدات حزب الله، ولا يمكنها أن تنضم لمصر أو لتركيا دون أن تُخاطر بخسارة تنسيقها وفرص تعاونها مع الطرف الآخر، علاوة على ذلك فإن لإسرائيل طموحات إقليمية هي الأخرى تتصارع مع طموحات كلٌ من مصر وتركيا.

المبحث الثالث

ملفات صراع الطاقة في شرق المتوسط

يتناول هذا المبحث مطلبين؛ يُناقش الأول شبكة التحالفات والتحالفات المضادة في شرق المتوسط، ويبحث الثاني في مسارات تصدير الغاز الطبيعي من المنطقة وما تعكسه هذه المسارات من مصالح لأطراف مختلفة.

المطلب الأول

التحالفات في شرق المتوسط

يقتضي فهم التفاعلات في منطقة شرق المتوسط تحليل مجموعة من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين دول المنطقة. يتناول هذا المطلب العلاقات بين المثلثين المصري القبرصي اليوناني، والإسرائيلي القبرصي اليوناني، والعلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل في مجال الطاقة، والعلاقات بين تركيا وإسرائيل، وبين تركيا وحكومة الوفاق الليبية.

أولًا: مصر وقبرص واليونان

يتم فيما يلي تحليل مقومات الشراكة المصرية القبرصية اليونانية، والسياسات المشتركة التي يتم تنسيقها بين الدول الثلاث.

1- مقومات الشراكة المصرية اليونانية القبرصية

هناك مقومات تاريخية، واقتصادية، وأمنية دفعت لتنامي الشراكة المصرية اليونانية القبرصية، وتتمثل فيما يلي:

أ- مقومات تاريخية

تتمتع العلاقات بين مصر وقبرص واليونان بمقومات تاريخية وحضارية سمحت بتوسيع مجال الشراكة بينهم. فمن ناحية، تجمع بين مصر واليونان علاقات تاريخية تعود إلى ما قبل الميلاد بنحو 300 عام ساهمت فيها عوامل التقارب الجغرافي والحضاري. ومن ناحية أخرى ترتبط مصر مع قبرص بعلاقات وطيدة منذ استقلال الأخيرة، فقد كانت مصر من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية قبرص إبان استقلالها عام 1960 وسارعت بتبادل العلاقات الدبلوماسية معها (شريف شعبان، 2014). كما أن قبرص واليونان تجمعهما علاقات وثيقة وخلفية ثقافية وعرقية مشتركة ("..Cyprus Ethnicity").

ب- مقومات اقتصادية

تلتقي المصالح الاقتصادية لمصر وقبرص واليونان، وذلك لأن الهدف الرئيسي لقبرص فيما يتعلق بمجال الغاز في شرق المتوسط هو تصدير ثرواتها لأوروبا (أحمد قنديل، 2020، ص 13)، خاصة وأن الوقود المعتمد عليه بالكامل في قبرص هو النفط وليس الغاز ("Cyprus Natural Gas.."). يتقاطع هذا الهدف مع توافر مصانع تسييل الغاز الطبيعي المصرية في إدكو ودمياط، وسعي الحكومة المصرية إلى تشغيلها (أحمد قنديل، 2020، ص 13)، وكذلك مع وجود شركات شحن يونانية للغاز المسال مستعدة للعمل، وأبرزها شركة ماران Maran، إلى جانب الهدف اليوناني المتمثل في أن تلعب اليونان دورًا في عبور إمدادات الطاقة من شرق المتوسط إلى أوروبا (Koutsounuda, 2018, P. 44؛ "..Maran Tankers ").

جـ- مقومات أمنية

تتضمن المصالح المشتركة بين الدول الثلاث التصدي للتحركات التركية المعادية التي تهدد استقرار المنطقة. فتركيا لا تعترف باتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، وبالتالي تعترض على كافة عمليات التنقيب التي تقوم بها الدولتان في مياههما الإقليمية بناءً على تلك الاتفاقيات. وجاء هذا الرفض التركي على لسان وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو Mevlut

Cavusoglu في 5 فبراير 2018 (Ahmed Megahed, 2018؛ Opcin, 2015, P. 47).

ومن ناحية أخرى لم تتوقف تركيا عن سياستها المعادية لقبرص واعتراضها على استغلال ثرواتها من الغاز الطبيعي، وقيامها باستعمال القوة في أكثر من مناسبة لمنع سفن التنقيب الأجنبية المتعاقدة مع قبرص من القيام بعملها، فضلًا عن استمرار تركيا بدورها في التنقيب في المياه القبرصية بالنيابة عن جمهورية شمال قبرص التركية رغم الاعتراضات والتنديد المستمر من قبرص واليونان، وحتى من قِبل أطراف دولية عديدة (رانيا علاء السباعي، 2018، ص 125). وعلى هذا، فقد أوجدت السياسات التركية دافعًا أمنيًا للشراكة بين مصر وقبرص واليونان الذين يجتمعون على مناهضة السياسات التركية.

2- مظاهر الشراكة المصرية اليونانية القبرصية

عملت مصر وقبرص واليونان على تعميق العلاقات وإقامة آليات للتنسيق على المستويين الدبلوماسي والعسكري، وذلك على النحو التالي:

أ- المستوى الدبلوماسي

يُعد أهم ما يعكس التقارب في العلاقات المصرية اليونانية القبرصية هو انتظام انعقاد القمم الثلاثية بين قادة هذه الدول منذ عام 2014. ففي الفترة بين عامي 2014 و2019 انعقدت سبع قمم بين الدول الثلاث (أحمد قنديل، 2020، ص 11). عُقدت القمة الأولى في القاهرة عام 2014 والثانية عام 2015 بقبرص، والثالثة عام 2015 في اليونان، ثم الرابعة في عام 2016 بالقاهرة، والقمة الخامسة في قبرص عام 2017 والسادسة في اليونان عام 2018، والسابعة بالقاهرة في أكتوبر 2019 (سحر إبراهيم، 2020).

كان أهمها القمة الأولى التي انعقدت في نوفمبر 2014 والتي صدر عنها إعلان القاهرة وهو بيان مشترك رسخ للشراكة بين الدول الثلاث، وركز على أربع محاور يدور التعاون والتنسيق في أُطرها وتتمثل في الأمن والتنمية والاستقرار والمكانة (شريف شعبان مبروك، 2014). وتؤكد الدول الثلاث من خلال هذه الاجتماعات الدورية على استمرار التعاون والتنسيق بينهم في المجالات المختلفة، وتوحيد المواقف في القضايا الإقليمية (محمد عبد الله يونس، 2018، ص 35).

أثارت هذه التنسيقات بين الدول الثلاث قلق تركيا، خاصة بعد أن جاء بالبيان الختامي الصادر عن القمة الخامسة دعوة لحل المشكلة القبرصية، وعبرت عن رفضها لهذا التحالف الناشئ، واعتبرت قرارتهم وتصريحاتهم موجهة ضدها (محمد عبد القادر خليل، 2018، ص 123). ولم تغير أيًا من مصر وقبرص واليونان مواقفها الموحدة تجاه قضايا المنطقة، يتضح ذلك مما جاء في البيان الختامي للقمة السابعة من استمرار تأكيد الدول الثلاث على رفضهم للسياسات التركية في شرق المتوسط، من ذلك دعم الميليشيات المسلحة في ليبيا، وتقويض وحدة الأراضي السورية، والانتهاكات المستمرة للمياه الاقتصادية الخالصة لقبرص، وضرورة سحب تركيا للقوات العسكرية من شمال الجزيرة (" Joint Declaration of..").

ب- المستوى العسكري

تشترك عناصر من القوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة لكلٍ من مصر وقبرص واليونان في تدريب بحري-جوي يُمَارَس بشكلٍ دوري يُطلق عليه مناورات ميدوزا Medusa. يشتمل هذا التدريب على تنفيذ العديد من الأنشطة، منها قيام القوات بتخطيط وإدارة أعمال قتال بحرية وجوية مشتركة، والتدريب على البحث واكتشاف الغواصات أعمال الاعتراض البحري وتأمين منصات النفط والأهداف الحيوية الموجودة بالبحر. بالإضافة إلى تنفيذ حق الزيارة والتفتيش، واقتحام السفن المشتبه بها، وقيام المقاتلات متعددة المهام بالتدريب على أعمال الدفاع والهجوم المشترك على أهداف معادية، وأساليب مكافحة الهجرة غير النظامية ("التدريب المصري..."، 2018).

بدأت هذه التدريبات بين مصر واليونان منذ عام 2014، وانضمت قبرص في عام 2018 حيث شاركت في مناورات ميدوزا 6و7 في ذلك العام (Menna A. Farouk, 2019). هاجمت تركيا من خلال التصريحات الحادة مناورات ميدوزا 5 التي أجريت في 4-5 نوفمبر 2017 بين مصر واليونان بقرب ساحل جزيرة رودس، ووصفتها بأنها انتهاك وخرق لمعاهدة باريس للسلام عام 1947 التي تحظر التدريبات العسكرية في رودس (إيمان زهران، 2020، ص 167). وقامت بإرسال طائرات استطلاعية لجمع المعلومات عن خطط سير هذه المناورات (محمد عبد الله يونس، 2017، ص 35).

وبعد أيام قليلة من انتهاء هذه المناورات، أعلنت تركيا بدء تنفيذ مناورات عسكرية مشتركة بحجة كونها مناورة عسكرية للناتو. وأجريت مناورات في الموقع نفسه أطلق عليها اسم الحوت الأزرق Blue Whale في الفترة من 7 نوفمبر حتى 16 نوفمبر 2017. وشارك إلى جانب تركيا في هذه التدريبات الولايات المتحدة وبلغاريا وبريطانيا ورومانيا (محمد عبد القادر خليل، 2018، ص 123).

كانت آخر المناورات الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان مناورات ميدوزا 9 التي جرت في 3 نوفمبر 2019، ووفقًا للخبراء فقد كانت من أكبر التدريبات البحرية الجوية المشتركة التي تُنفّذ في شرق المتوسط ردًا على تزايد التوترات الناتجة عن عمليات التنقيب التركية عن الغاز في شرق المتوسط (أحمد قنديل، 2020، ص 14). وبالتوازي مع التدريبات العسكرية، عقد وزراء دفاع الدول الثلاث في أثينا في 5 نوفمبر اجتماعًا انتهي إلى توقيع الوزراء الثلاثة وثيقة مشتركة تُدين التحركات التركية في المياه الاقتصادية القبرصية، وفي الأراضي السورية (Menna A. Farouk, 2019). وعلى الرغم من أن مصر وقبرص واليونان لم يعلنوا صراحة عن تشكيل حلف سياسي أو عسكري في مواجهة تركيا، إلا أن المواقف المشتركة والتعاون المتنامي على أصعدة عديدة، والتصريحات التي تعقب القمم الثلاثية تُشير ضمنيًا إلى أن هذه الشراكة تستهدف التصدي للسياسات التركية في شرق المتوسط (محمد عبد القادر خليل، 2018، ص 123).

ثانيًا: إسرائيل وقبرص واليونان

المحور الثاني في تحالفات شرق المتوسط هو الشراكة بين إسرائيل وقبرص واليونان، ويتم فيما يلي مناقشة مقومات تلك الشراكة من المصالح المشتركة، ومظاهرها من سياسات موحدة وتنسيق بينهم.

1- مقومات الشراكة الإسرائيلية القبرصية اليونانية

يُحقق تنسيق العلاقات في مجال الطاقة أهدافًا لكلٍ من إسرائيل وقبرص واليونان. فيما يتعلق بإسرائيل؛ يُمثل التعاون مع قبرص واليونان فرصة لبناء شبكة جديدة من التحالفات مع دول الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها أن تساعدها في كسر عزلتها بسبب المحيط المعادي لها من أغلب الدول المجاورة (Karagiannis, 2014, P. 10). وقد أبدت قبرص واليونان الاستعداد للقيام بدور الوسيط

المستقر للعلاقات بين الدول الأوروبية وإسرائيل، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء اليوناني أنطونيوس ساماراس Antonis Samaras في أكتوبر 2013 (Karagiannis, 2014, P. 8-9).

عامل آخر هام لإسرائيل هو تزامن توطيد العلاقات الإسرائيلية القبرصية مع تغيّر النظام السياسي في مصر بعد أحداث عام 2011 من ناحية، وتوتر العلاقات الإسرائيلية التركية من ناحية أخرى. ومن ثم كان السعي لتكوين علاقات قوية مع دول جوار أخرى أمر ضروري وحاسم بالنسبة لإسرائيل في ذلك الوقت. فجاءت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو Benjamin Netanyahu لقبرص في فبراير 2012. وقد كانت هذه الزيارة بداية التنسيق بين الدولتين في مجال الطاقة، ولعل ما يُدلل على ذلك هو مرافقة وزير الطاقة الإسرائيلي لرئيس الوزراء في تلك الزيارة في إشارة إلى السعي للتعاون في مجال الطاقة بين البلدين (Stavri G., 2012, P. 95).

وبالنسبة لقبرص فإنها تنظر لاستراتيجية الانفتاح على التحالفات بالمنطقة باعتباره أمرًا إيجابيًا (Evaghorou, 2019, P. 4). وقد مَثَّلَ التعاون مع إسرائيل أهمية خاصة لها، ذلك بأن قبرص تخطط لبناء مصنع لتسييل الغاز على أرضها بحلول عام 2020، ونظرًا لأن الاحتياطات القبرصية من الغاز ليست كبيرة بما يكفي لتغطية تكاليف تنفيذ هذا المشروع فإن دخول الغاز الإسرائيلي يمكن أن يحل هذه المشكلة (Karagiannis, 2014, P. 10).

أما فيما يتعلق بمصالح اليونان في تلك الشراكة؛ فإن الأمر يرجع إلى الهدف اليوناني في أن تُصبح دولة عبور لخطوط أنابيب تنقل الغاز القبرصي والإسرائيلي –وربما المصري– إلى أوروبا، ولذلك جاءت الأطر التعاونية مع الدول المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة اليونانية تهدف لتحقيق نوع من العزل لتركيا من حيث الحلفاء في المنطقة (Evaghorou, 2019, P. 3). والموقع الجغرافي لليونان يؤهلها لأن تكون دولة عبور لخطوط أنابيب غاز شرق المتوسط في حالة اعتماد خيار الأنابيب، فضلًا عن توافر سفن شحن يونانية لنقل الغاز المسال في حال اعتماد خيار التسييل (Karagiannis, 2014, P. 8).

2– مظاهر الشراكة الإسرائيلية القبرصية اليونانية

انعقدتِ ستُ قمم ثلاثية بين إسرائيل وقبرص واليونان، كان أول هذه القمم في 28 يناير 2016 بنيقوسيا العاصمة القبرصية ("First Cyprus-Israel..", 2016)، وانعقدت القمة الأحدث في مارس 2019 بالقدس ("Trilateral Cyprus-Greece..", 2019). تناقش الدول الثلاث في

هذه الاجتماعات الأُطر التعاونية في مجالات عدة، أبرزها مجال الأمن والطاقة. وكانت أهم القمم على الإطلاق هي القمة الخامسة التي انعقدت في 20 ديسمبر 2018، والتي انتهت إلى توقيع الدول الثلاث على اتفاقية بإنشاء خط أنابيب يمتد من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية إلى اليونان ليتم منها تصدير الغاز لبقية أوروبا. وقد اتفق القادة الثلاثة على ترك المجال مفتوحًا لانضمام الدول الأخرى للاتفاقية ("5th Isreal-Greece..", 2018).

شملت أُفق التعاون الإسرائيلي القبرصي اليوناني الجانب العسكري أيضًا، فعلى سبيل المثال؛ وقع الجانبان الإسرائيلي والقبرصي اتفاقية تعاون دفاعي في مايو 2012 تسمح لإسرائيل باستخدام البنية التحتية العسكرية لقبرص، أي قاعدة أندرياس باباندريو Andreas Papandreou الجوية في بافوس Paphos غرب قبرص وموانئ ومرافق أخرى مختلفة (Stavri G., 2012, P. 97). وذلك في حال وجود أي تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 30). علاوة على ذلك، أُجريت تدريبات عسكرية بين اليونان وإسرائيل في عام 2013 تضمنت هذه التدريبات مناورات بحرية يُطلق عليها اسم نوبل دينا Noble Dina وقد شاركت في هذه المناورات قوات أمريكية (Rishmawi, 2014, P. 28).

ثالثًا: مصر وإسرائيل

هيّأت الظروف الإقليمية من الحلفاء المشتَركين، والأعداء المشتَركين، وتلاقي للمصالح في مجال الطاقة المناخ المناسب لحدوث تنسيق مصري إسرائيلي في شرق المتوسط. فمن ناحية، كلٌّ منهما كان قد حقق شراكة ناجحة مع قبرص واليونان، ومن ناحية أخرى يشترك الجانبان المصري والإسرائيلي في القلق من التحركات التركية بالمنطقة، الأمر الذي مَهّدَ لوجود توافق في المصالح بين الدول الأربع؛ مصر وقبرص واليونان وإسرائيل.

تعود العلاقات المصرية الإسرائيلية في مجال الطاقة إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقد بدأت مصر في ذلك الحين التوجه لتصدير الغاز الطبيعي لعدد من دول الجوار. ففي عام 2003 بدأت تصدير الغاز للأردن عبر خط الغاز العربي (Saad Hasan, 2020)، وفي الفترة من 2008 إلى 2011 كانت مصر تُصدّر الغاز إلى إسرائيل عبر خط أنابيب بري بينهما هو خط العريش–عسقلان. وكانت إمدادات الغاز المصرية تغطي حوالي 40% من الاستهلاك الإسرائيلي.

تعرض هذا الخط إلى 13 هجوم إرهابي في الفترة بين عامي 2011 و2013، مما دفع مصر لإلغاء عقود تصدير الغاز وإيقاف الخط عن العمل (Giots, 2012, P. 39).

الأمر الذي أدى إلى لجوء إسرائيل لرفع المسألة للتحكيم الدولي نظرًا لأن القرار المصري أخلّ بالاتفاقية الموقعة من الجانبين ("محطات بارزة في تجارة .."، 2020). وقد تكبدت إسرائيل خسائر فادحة في قطاع الصناعة والكهرباء بسبب انقطاع إمدادات الغاز من مصر ("الموقف الإسرائيلي من.."، 2012، ص 5)، وشهدت تلك الفترة توترًا بالغًا في العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأُثيرت مخاوف في الأوساط الإسرائيلية حول تحوّل مصر إلى طرف معادٍ، لدرجة أن وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك –أفيغدور ليبرمان Avigdor Lieberman – اعتبر مصر بعد ثورة 2011 تمثل خطرًا على إسرائيل أكثر من البرنامج النووي الإيراني ("الموقف الإسرائيلي من.."، 2012، ص 8).

مع تغيّر النظام المصري عام 2014 هدأت حدة التوترات، وجاء مقترح لتسوية جديدة في موضوع الغاز من خلال اتفاقية لقيام مصر باستيراد الغاز من إسرائيل. رحب الجانبان بالمقترح الجديد لأنه يجمع بين مصالح الطرفين. فمن ناحية كان لدى إسرائيل فائض من إنتاج الغاز بعدما بدأ استغلال حقول تمار وليفايثان مع انقطاع الغاز المصري، ومن ناحية أخرى فإن استيراد الغاز الإسرائيلي يُساهم في تشغيل مصانع التسييل المصرية، ويُدر أرباحًا اقتصادية كما سبقت الإشارة ("محطات بارزة في تجارة .."، 2020؛ San, 2015, P. 62). عُقدت اتفاقية بين القطاع الخاص المصري وشركات غاز إسرائيلية في فبراير 2018 يتم بمقتضاها توريد 64 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز المستخرج من حقلي تمار وليفايثان إلى مصر لمدة عشر سنوات (ألكسندر نيدرمير، 2020، ص 9؛ طارق فهمي، 2020، ص 30). أما بالنسبة لقرار التحكيم الدولي، فكان قد صدر في ديسمبر 2015 بالإلزام مصر بدفع تعويض لشركة الكهرباء الإسرائيلية قدره مليار و760 مليون دولار، وقد تمكّن الجانبان المصري والإسرائيلي من تسوية ذلك أيضًا، ففي يونيو 2019 اتفق الجانبان على تخفيض تلك الغرامة إلى نصف مليار دولار ("محطات بارزة في تجارة .."، 2020). بالإضافة إلى ذلك، تسعى إسرائيل إلى امتلاك حصة في إحدى محطتيّ تسييل الغاز في مصر، وذلك بهدف تعزيز نشاط تصدير الغاز من إسرائيل (طارق فهمي، 2021، ص 88).

وبذلك تكون كلٌّ من مصر وإسرائيل قد تمكنتا من التوصل إلى تنسيق في العلاقات بمجال الطاقة، وتطور هذا التنسيق إلى شراكة في عملية تصدير الغاز للأسواق الخارجية. وقد مهد ذلك التنسيق لمشاركة الدولتين إلى جانب خمس دول أخرى في إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط.

رابعًا: تركيا وإسرائيل

المحور الرابع في التفاعلات بشرق المتوسط هو العلاقات بين تركيا وإسرائيل. مرت هذه العلاقات بتقلبات لابد من تحليلها لفهم موقعهما من خريطة التحالفات في شرق المتوسط.

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل عام 1949، أي بعد عام واحد من قيام دولة إسرائيل عندما منحت تركيا الاعتراف الدولي لها. كانت العلاقات جيدة بين الطرفين حتى عام 2009، حين هاجم الرئيس التركي أردوغان –في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا– شفهيًا رئيس إسرائيل آنذاك شمعون بيريز Shimon Peres بسبب السياسة التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في غزة (Baldimos, 2016, P. 17؛ Opcin, 2015, P. 36).

أرجعت بعض الدراسات سبب قيام أردوغان بذلك إلى الرغبة في زيادة شعبيته على المستوى الداخلي في تركيا، فقد بيّنت استبيانات رأي عام تركية أن إسرائيل هي أكثر طرف خارجي مكروه من قِبل الشعب التركي، أكثر حتى من حماس وحزب الله.(Shlykov, 2014) في حين تُشير دراسات أخرى إلى أن ذلك الخلاف هو أحد توابع انتهاء الحرب الباردة، حيث منحت طبيعة النسق الدولي الفرصة للقوى الإقليمية بالصعود، فوجدت أن أهدافها الإقليمية تتصادم (أحمد دياب، 2012، ص 146؛ مالك عوني، 2011، ص 126).

تفاقمت العلاقات بين الدولتين بعد حادثة هجوم إسرائيل بالأسلحة النارية على سفينة المساعدات المدنية –مافي مرمرة– التي كانت متجهة إلى غزة أثناء الحصار الإسرائيلي، مما تسبب في مقتل تسعة مواطنين أتراك في مايو 2010 (Arbell, 2014, P. 13؛ Baldimos, 2016, P. 17؛ Opcin, 2015, P. 36). بعد هذه الحادثة وضعت تركيا ثلاثة شروط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل؛ أن تُقدم إسرائيل اعتذارًا علنيًا، وأن تُعوّض أُسر الضحايا، وأن ترفع الحصار البحري عن قطاع غزة (Baldimos, 2016, P. 17).

وتصاعدت حدة التوتر بين الدولتين في الأعوام القليلة اللاحقة، حيث قامت تركيا في سبتمبر 2011 بإرسال سفينة تنقيب تابعة لها إلى المياه الإقليمية على مقربة من حقول الغاز الإسرائيلية. وقد

أثار هذا التحرك استجابة إسرائيلية فورية، فقامت بإرسال طائرتين حربيتين إسرائيليتين فوق السفينة التركية. اعتبرت تركيا رد الفعل الإسرائيلي انتهاكًا للسيادة الجوية لقبرص الشمالية –المحتلة من تركيا– وقامت بدورها بتصعيد اللهجة بإرسال طائرتين حربيتين وراء الطائرتين الإسرائيليتين (مزيان محمد شريف، 2017، ص 58؛ "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 28–29؛ Karagiannis, 2014, P. 14؛ Stavri G., 2012, P. 97). بالإضافة إلى ذلك، أعلنت تركيا رفضها لعمليات التنقيب الإسرائيلية والقبرصية في شرق المتوسط، واعتراضها على الاتفاقيات الحدودية بين قبرص وإسرائيل، ووصف أردوغان ما تقوم به قبرص وإسرائيل من عمليات تنقيب بأنه "جنون" وأشار إلى أن السفن الحربية التركية جاهزة بالمنطقة (مالك عوني، 2011، ص 126).

استمرت العلاقات المتوترة وتبادل التصريحات العدائية بين الطرفين لدرجة تنامي مخاوف حدوث تصادم مسلح بين الطرفين، حتى أن بعض الدراسات رجّحت أن مناورة نوبل دينا عام 2012 كانت تدريب من القوات الأمريكية لكلٍ من القوات الإسرائيلية واليونانية لحماية منصات الغاز الإسرائيلية من احتمالية هجوم من قِبل تركيا ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 33).

استؤنفت العلاقات التركية الإسرائيلية بتدخل أمريكي مباشر، حين أقنع الرئيس الأمريكي آنذاك –باراك أوباما– في مارس 2013، رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بالاعتذار للرئيس التركي أردوغان على حادثة مافي مرمرة (Rishmawi, 2014, P. 29). وتعهدت إسرائيل بدفع 20 مليون دولار لصندوق تعويضات عائلات الضحايا الأتراك الذين لقوا حتفهم في تلك الحادثة (Baldimos, 2016, P. 19). وبذلك يكون قد تحقق شرطان من الشروط الثلاثة التي وضعتها تركيا لاستعادة العلاقات بإسرائيل. أما الشرط الثالث فقد تغاضت تركيا عنه، بسبب ضغط الولايات المتحدة من ناحية، وأهمية استعادة العلاقات لدواعي التعاون في مجال الطاقة من ناحية أخرى. فإن تركيا تُدرك تمامًا أنه ليس من مصلحتها الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل التي تحظى بالدعم الأمريكي ("الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز.."، 2012، ص 29).

استعادت الدولتان العلاقات الدبلوماسية بشكلٍ رسمي في يونيو 2016، وكان عامل الطاقة العنصر المحوري في استعادة هذه العلاقات، فقد كانت زيارة وزير الطاقة الإسرائيلي لتركيا في 13 أكتوبر 2016 هي أول زيارة لوزير إسرائيلي لتركيا منذ ست سنوات (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 190؛ Cingoli, 2016, P. 7). وأكد خلال هذه الزيارة على أولوية إسرائيل في تصدير الغاز

لأوروبا، وأن تركيا هي أحد أهم خيارات مسارات التصدير، بل وشدد على انفتاح إسرائيل على مشاركة أكبر لتركيا لإمداد قطاع غزة بالطاقة (Cingoli, 2016, P. 7). وبدأت بالفعل محادثات بين الجانبين الإسرائيلي والتركي منذ عام 2016 من خلال شركة ديليك الإسرائيلية، وشركتي Zorlu Energy وTurcas Petrol التركيتان لمناقشة تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر تركيا (Baldimos, 2016, P. 20).

خامسًا: تركيا وحكومة الوفاق الليبية

الضلع الخامس في العلاقات الإقليمية بشرق المتوسط هو العلاقات بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية. ويقتضي فهم أبعاد هذه العلاقة فحص المشكلة الليبية نفسها.

تتلخص المشكلة الليبية في وجود انقسام داخل الدولة بين حكومة الوفاق –المدعومة من الأمم المتحدة بمقتضى اتفاقية الصخيرات لعام 2016– والمليشيات المسلحة المتطرفة الداعمة لها من ناحية، والجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر من ناحية أخرى (Ilardo, 2019, P. 3). وبسبب عجز حكومة الوفاق بزعامة فايز السرّاج عن السيطرة على مقتضيات الحكم وفرض الأمن والنظام في البلاد، لجأت الحكومة إلى الاستعانة بالميليشيات المسلحة الليبية لحمايتها. هذه الميليشيات لا تشترك مع حكومة السرّاج في الأهداف ولا المصالح، ولكنها تشترك معها في معاداة الجيش الوطني الليبي، بل وتوجد خلافات وانقسامات حادة فيما بينها هي الأخرى ("Explainer: ..Militias", 2018؛ Pack, 2019, P. 20). أدى هذا التشرذم إلى تدخل أطراف خارجية عديدة في ليبيا لدعم أحد الطرفين، وفي هذا السياق تُعد تركيا هي الداعم الأول لحكومة الوفاق الليبية (Pusztai, 2019, P. 5). يرجع سبب ذلك إلى سعي تركيا لتحقيق مكاسب سياسية من خلال وجود حليف في شرق المتوسط يُقوي نفوذها، ومكاسب اقتصادية من خلال تحقيق أرباح من بيع وتجربة الأسلحة التركية للميليشيات في ليبيا (مصطفى صلاح، 2019).

أما البُعد الذي تُعنى به الدراسة في العلاقات بين تركيا وحكومة الوفاق، فهو التحرك الثنائي لهما في 27 نوفمبر 2019 بتوقيع مذكرتين، الأولى هدفها تعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا وتحديد الجرف القاري لكلا الدولتين في تجاهل للجزر اليونانية الواقعة بين الدولتين، أما المذكرة الثانية فهي مذكرة للتعاون الأمني والعسكري بينهما (حسين سليمان، 2017، ص 18؛ وائل ربيع، 2020، ص 25؛ Dalay, 2021).

تسمح هذه المذكرة للطائرات والسفن التركية بدخول المياه والأجواء الليبية دون الحاجة إلى إخطار السلطات الليبية أو طلب الإذن. الأمر الذي يُشكل تهديدًا خطيرًا لمصالح دول شرق المتوسط الأخرى، حيث توسع هذه المذكرة من قدرة تركيا على التدخل في ليبيا ودعم الميليشيات المتطرفة، وبالتالي هناك احتمالية في إمكانية توظيف الميليشيات في ضرب شاحنات الغاز المسال من مصر في طريقها إلى أوروبا، أو تفجير خطوط الغاز المزمع إنشاءها بشرق المتوسط، والتي تنافس المشاريع التركية وتهددها (أحمد قنديل، 2020، ص 13).

قوبلت المذكرة الأولى بشأن تعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا برفض شديد اللهجة من جانب اليونان، على ضوء عدم وجود شواطئ متقابلة بين البلدين تبرر مثل هذا الاتفاق، ورأت اليونان في هذه المذكرة تجاهلًا للسيادة اليونانية على جزيرة كريت ورودس (أحمد قنديل، 2020، ص 12)، وردت بقوة على هذه الاتفاقية بالقيام بطرد سفير حكومة الوفاق الوطني من أثينا، وتوطيد العلاقات مع الجيش الليبي (Dalay, 2021). وأعلن وزير الدفاع اليوناني أن اليونان لديها القدرة على الرد دبلوماسيًا وعسكريًا إذا ما حاولت تركيا توسيع حدودها البحرية، وأنها لن تسمح لتركيا بانتهاك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط (وائل ربيع، 2020، ص 25).

اتسق الموقف المصري من هاتين المذكرتين مع الموقف اليوناني، فبعد أقل من 48 ساعة من الكشف عن مذكرتي التفاهم، اجتمع وزيرا خارجية مصر واليونان بالقاهرة وأصدرت الدولتان بيانات حادة تُدينهما، وتؤكد على عدم قانونيتهما، خاصة مع عدم اتساقهما مع المادة الثامنة من اتفاقية الصخيرات التي لا تخوّل رئيس الوزراء الليبي لتوقيع اتفاقيات دولية من هذا النوع. فضلًا عن وضع المجلس الرئاسي الليبي وما يعانيه من خلل جسيم في تمثيل المناطق الليبية، والانقسامات الحادة داخله التي حالت دون انعقاده كاملًا (أحمد قنديل، 2020، ص 12). تجدر هنا الإشارة إلى تصريح مصطفى صنع الله–رئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط الليبية والقائم بأعمال وزير النفط الليبي منذ 20 أغسطس 2014– بأن مؤسسة النفط لم يتم استشارتها في الاتفاق البحري الذي وقّعته حكومة السرّاج مع تركيا، وأنها لم تكن تعلم عنه شيئًا ("تطورات الصراع الليبي.."، 2020).

وقد اتفقت مصر واليونان أيضًا على أن تلك التفاهمات تُشكل تعديًا غير مقبول على المياه الإقليمية اليونانية، وهو ما دفعهما إلى تسريع مناقشات اللجان الفنية حول عملية تعيين الحدود البحرية،

والمناطق الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، وفقًا لما ذكره وزير الخارجية اليوناني في ختام زيارته للقاهرة (أحمد قنديل، 2020، ص 12).

وفيما يخص الدوافع وراء توقيع هاتان المذكرتان، فبالنسبة لتركيا، تخدم هذه الخطوة مصالحها المتمثلة في تعطيل مشاريع نقل الغاز التي تستبعدها في شرق المتوسط، لأنه تبعًا لهذه الصفقة سيتعين على خط أنابيب الغاز الإسرائيلي–القبرصي–اليوناني المُقترح أن يمر عبر المناطق البحرية التي تعتبرها تركيا ضمن جرفها القاري وفقًا للاتفاقية مع حكومة الوفاق الليبية (Dalay, 2021). وتعكس هذه الاتفاقية بوضوح تطبيق تركيا لمبدأ الوطن الأزرق سالف الذكر.

أما دوافع حكومة الوفاق الليبية في توقيع مذكرة الحدود البحرية، فيمكن اعتباره بمثابة الثمن الذي قدمته حكومة الوفاق لتركيا مقابل الدعم العسكري الذي قدمته الأخيرة للميليشيات المسلحة في مواجهة الجيش الوطني الليبي في عملية طرابلس العسكرية التي تمت في أبريل 2019 في الوقت الذي رفضت فيه أيًا من الدول الأوروبية التدخل ضد الجيش الوطني الليبي (Dalay, 2021). خاصة وأن الدعم الذي تلقته الميلشيات التابعة لحكومة الوفاق من تركيا قد أدى إلى نجاحها في التصدي لقوات الجيش الليبي ودفعها إلى الضواحي الجنوبية للعاصمة ببطء ومن ثم فشل عملية طرابلس العسكرية (Wehrey, 2020).

خلاصة القول إن كلًا من مصر وقبرص واليونان من ناحية، وإسرائيل وقبرص واليونان من ناحية أخرى قد تمكنوا من تحقيق تنسيقات وشراكات عالية المستوى، وقد توافرت مقومات عديدة من المصالح المشتركة ساهمت في تحقيق ذلك. وهيئت الظروف الإقليمية من الحلفاء المشتركين والأعداء المشتركين، وتلاقي المصالح في مجال الطاقة المناخ المناسب لحدوث تنسيق مصري إسرائيلي في شرق المتوسط. مهد هذا التنسيق بين الأطراف الأربع إلى إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط إلى جانب خمس دول أخرى.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث المتمثل في العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد مرّت هذه العلاقات بمراحل تفاوتت بين العلاقات الإيجابية والعدائية، إلا أن الدولتين قد استعادتا علاقتهما منذ عام 2014 بتدخل أمريكي مباشر، وكان عامل الطاقة العنصر المحوري في استعادة هذه العلاقات. وعلى جانب آخر تعد تركيا الداعم الأول لحكومة الوفاق الليبية في مواجهة الجيش الوطني الليبي في ظل الانقسام الواقع بالدولة الليبية. وفي هذا الصدد وقّع الطرفان مذكرتين للتفاهم، الأولى للتعاون العسكري، بما

يُهدد أمن الدول المجاورة. والثانية لتعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا بما يخرق القوانين الدولية المتعارف عليها.

وتعكس شبكة التحالفات هذه طبيعة الصراع في شرق المتوسط، فتركيا تحاول إعاقة مشاريع تصدير الطاقة المشتركة بين مصر وقبرص واليونان وإسرائيل من خلال سياستها تجاه ليبيا، واستخدامها ورقة المشكلة القبرصية وحقوق القبارصة الأتراك في الغاز كوسيلة لتعطيل المشروعات. ومن ناحية أخرى تحاول استقطاب إسرائيل للدخول معها في مشروعات بديلة. وعلى جانب آخر التقت المصالح القبرصية واليونانية والمصرية في محاولة عزل تركيا عن الترتيبات الإقليمية في شرق المتوسط.

في حين يُلاحظ غياب سورية ولبنان عن هذه التحالفات، وعن الترتيبات الإقليمية مثل منتدى غاز شرق المتوسط. وترجع عدم مشاركة لبنان في أيٍ من الشراكات الإقليمية الموجودة إلى كون إسرائيل عضوًا فيها، ونظرًا للصراعات المتجذرة بين الدولتين وانعدام العلاقات الدبلوماسية من الأساس، نجد غيابًا ملحوظًا للبنان. أما سورية فيبدو أن الأزمة التي تمر بها البلاد قد منعتها من التواجد في الشراكات الإقليمية، فضلًا عن سيطرة روسيا على جانب ضخم من قطاع الطاقة في سورية، كما أن الترتيبات الإقليمية في شرق المتوسط تتم برعاية أمريكية ومن ثمَّ من غير المتصور أن تنضم سورية لها في المدى المنظور.

المطلب الثاني

مسارات تصدير الغاز الطبيعي من شرق المتوسط

هناك خياران لتصدير الغاز الطبيعي من حقول شرق المتوسط إلى الأسواق الخارجية، الخيار الأول هو خطوط الأنابيب، والخيار الثاني هو الشحن بالسفن. ويعتمد استخدام أحد الخيارات على الجدوى التجارية التي تتعلق بأمور مثل تكاليف الإنتاج والتكرير للحقل المستهدف مقابل الإيرادات النهائية المتوقعة. على أن تتجاوز الإيرادات المحتملة التكاليف بهامش معين لكي يعتبر مجديًا تجاريًا(Opcin, 2015, P. 55). وفي كِلا الخيارين هناك مسارات متنافسة في شرق المتوسط تعكس كلًا منها مصالح الأطراف المعنية. يُناقش هذا المطلب الخيارين، وتوضحهما الخريطة التالية.

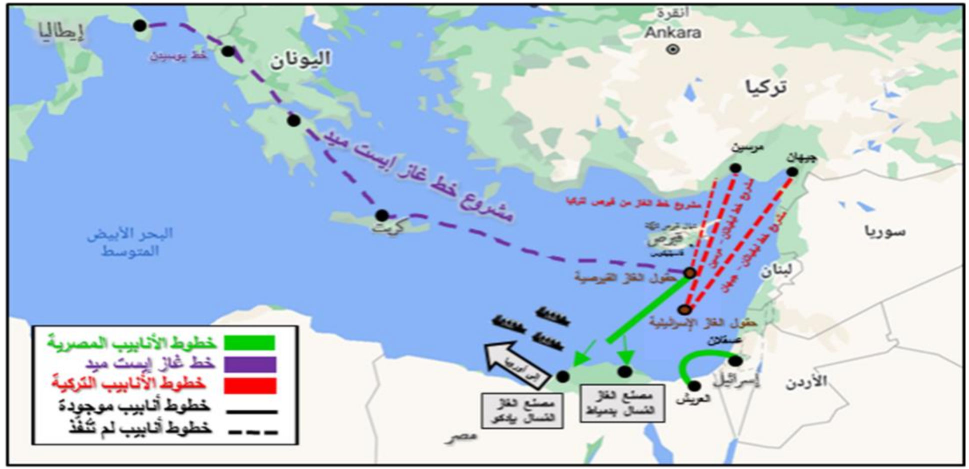
أولًا: خطوط الأنابيب

توجد بشرق المتوسط ثلاث مسارات متنافسة لمشاريع لخطوط أنابيب الغاز تتمثل في خطوط الأنابيب المصرية، وخط إيست ميد، وخطوط الأنابيب التركية.

1- خطوط الأنابيب المصرية

هناك خطيّ أنابيب يوردان الغاز الطبيعي لمصر **هما**:

خريطة رقم (3): مسارات تصدير الغاز الطبيعي من شرق المتوسط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المذكورة بالمطلب الثانى من المبحث الثالث

أ- خط غاز العريش- عسقلان

يمتد خط غاز العريش–عسقلان بطول 100 كيلومترًا، من العريش في مصر إلى عسقلان في إسرائيل، وتصل سعته إلى 7 مليار متر مكعب من الغاز ("Gas Infrastructure..", 2018, P. 14). كان قد تم بناؤه في الأصل لتزويد إسرائيل بالغاز المصري –كما سبقت الإشارة– وفي نوفمبر 2019 تم عكس محطات الضخ الخاصة به بناءً على اتفاق بين الدولتين ليصبح ناقلًا من الغاز الإسرائيلي إلى مصر (Henderson, 2019). وتجدر الإشارة أن أحد الخيارات طويلة المدى المطروحة في الأوساط الإسرائيلية لتصدير الغاز الإسرائيلي تقضي ببناء أقسام أخرى لهذا الخط للتصدير إلى الأردن وفلسطين (Kahveci, 2017, P. 33-34).

ب- خط غاز قبرص- مصر

وقّعت مصر وقبرص اتفاقية في 19 سبتمبر 2018 تقضي بإنشاء خط أنابيب يمتد من حقل أفروديت القبرصي إلى مصانع التسييل في مصر ليتم بعد ذلك إعادة تصديره ("السيسي يصدق على..'، 2019). ومن المنتظر أن يكتمل بناء الخط في الفترة من عام 2024 إلى عام 2025 (مارينا رؤوف، 2020).

يُمثل هذا المشروع خطوات إيجابية للجانبين المصري والقبرصي، لكنه أثار قلق أطرافًا إقليميةً أخرى. فقد أعربت إسرائيل عن مخاوفها من هذه الاتفاقية التي رأت أنها قد تضر بالمصالح والعلاقات الإسرائيلية القبرصية. وذلك لأن قبل طرح هذه الاتفاقية بأسابيع قليلة، قامت الشركة القبرصية العامة للغاز الطبيعي DEFA بتأجيل اقتراح شراء الغاز من حقل ليفايثان الذي كان يتم التنسيق بشأنه بين قبرص وإسرائيل لمدة طويلة للتصدير المشترك بحجة أن تطوير حقل ليفايثان يحيط به عدم اليقين (Udasin, 2015).

فالشركتان الأساسيتان المسؤولتان عن تطوير حقلي ليفايثان وأفروديت هما شركة ديليك دريلينج الإسرائيلية، وشركة نوبل إنيرجي الأمريكية، وكان من المفترض وفقًا للمباحثات بين قبرص وإسرائيل أن يتم تطوير وتشغيل الحقلين في نفس الوقت (Udasin, 2015). ولكن بسبب مخاوف على المستوى الداخلي في إسرائيل تتعلق باحتكار نوبل إنيرجي لقطاع الطاقة بإسرائيل، كان هناك عقبات مستمرة لتشغيل حقل ليفايثان ومن ثم توجهت قبرص لعقد تلك الاتفاقية مع مصر.

وبالتبعية شكّل ذلك عقبة في طريق تنفيذ مشروع خط الأنابيب بين قبرص ومصر، فمع تصديق مصر على الاتفاقية والشروع في بدء التنفيذ صعّدت إسرائيل من خلافها مع قبرص وأعلنت رفضها لأي عمليات تنموية في حقل أفروديت. (طارق فهمي، 2021، ص 88) باعتبار أن إحدى الشركتين المشغلتين للحقل شركة إسرائيلية، وتمتلك نصيبًا في الحقل.

تعكس ردة الفعل الإسرائيلية هذه –إلى جانب الرغبة في التصدير لدول عربية أخرى بجانب مصر– المخاوف الإسرائيلية من الاعتماد المفرط على مصر كمستورد للغاز (Anselmo, 2020, P. 8).

2- خط انابيب غاز شرق المتوسط EastMed Gas Pipeline

خط غاز شرق المتوسط أو إيست ميد هو خط أنابيب يربط حقول الغاز الإسرائيلية بحقول الغاز القبرصية ويمتد لليونان عبر جزيرة كريت، ومنها إلى إيطاليا، ومن هناك يتم إيصال الغاز إلى بقية أوروبا (Kahveci, 2017, P. 33). جاء طرح المشروع لأول مرة في عام 2012 بالاتحاد الأوروبي، وقد وضعه الاتحاد الأوروبي في قائمة المشروعات ذات الاهتمام المشترك Projects of

common Interest PCI لعام 2012، والتي تغطي مشاريع مستقبلية تشمل الفترة من عام 2013 إلى عام 2020 (Guney, 2019, P. 8؛ San, 2015, P. 62).

وبرز المشروع على السطح مجددًا مع قيام الحكومة اليونانية بالإعلان عن مناقصة دولية لدراسة جدوى لخط أنابيب شرق البحر المتوسط في مارس 2013 (Karagiannis, 2014, P. 8). وعُقد أول اجتماع رسمي لمناقشة المشروع بين وزيرا الطاقة في قبرص واليونان مع مسئول قطاع الطاقة بالاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2014، بهدف الدفع في اتجاه تنفيذ المشروع (شريف شعبان مبروك، 2015، ص 49).

وفي 3 أبريل 2017، انعقدت قمة بين ممثلي إسرائيل وقبرص واليونان والاتحاد الأوروبي وإيطاليا، وانتهت هذه القمة بإصدار إعلان مشترك أكد على تأييدهم للبدء في إنشاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط، والذي من المخطط أن تصل سعته إلى 10 مليارات متر مكعب من الغاز (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 194). يتكون خط الأنابيب من جزئين؛ الأول يبلغ طوله 1900 كيلومترًا، يبدأ من حقول الغاز الإسرائيلية بحوض الشام، ثم يذهب إلى قبرص وجزيرة كريت ومنها إلى اليونان. والجزء الثاني من الخط يبدأ من اليونان إلى إيطاليا ويبلغ طوله 210 كيلومترًا ويُطلق عليه اسم خط بوسيدن Poseidon (Anselmo, 2020, P. 8-9).

وفي مارس 2019 وقّع الرئيس القبرصي، ورؤساء الوزراء الإسرائيلي واليوناني على اتفاق في تل أبيب يقضي بالبدء في تنفيذ الجزء الذي يربط إسرائيل وقبرص واليونان من الخط (Kampouris, 2019). لم توقع إيطاليا مع الدول الثلاث على اتفاقية إقامة المشروع بسبب عوامل داخلية تتعلق بتعرض الحكومة الإيطالية لضغوطات من ناشطين في مجال حماية البيئة في ظل اقتراب موعد الانتخابات في إيطاليا في الفترة التي عُقدت فيها الاتفاقية (Guney, 2019, P. 9). وعلى كل حال فإن تأجيل توقيع إيطاليا لوقت لاحق لا يُعطل المشروع مادام الأمر يتم على مراحل، وبناء الجزء الخاص بإسرائيل وقبرص واليونان سيستغرق مدة طويلة (Kampouris, 2019).

وعلى الرغم من اتخاذ هذه الخطوات لتنفيذ الخط إلا أن المشروع يواجه العديد من العقبات التي تعوق إجراءه. فأولًا هناك عقبة التكاليف المرتفعة، حيث تصل تكلفة المشروع إلى ما بين 7 و10 مليار دولار. وسيؤدي هذا إلى ارتفاع السعر النهائي للغاز المُصدّر عبر خط إيست ميد لما يقارب ثلاثة أضعاف سعر الغاز الروسي في السوق ليغطي تكاليف إنشاءه الباهظة. فضلًا عن أن كميات

الغاز القبرصي بالقياس مع السعة المخططة للأنبوب لن تغطي إلا 2% فقط من الاستهلاك السنوي للاتحاد الأوروبي (Guney, 2019, P. 8). وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 5% مع إضافة احتياطات الغاز الإسرائيلي، إلا أنها لا تزال نسبة منخفضة جدًا مقارنة بتكلفة المشروع والسعر النهائي للغاز (Opcin, 2015, P. 68). ولهذا السبب لم تبد أي شركة نفط دولية أو مستثمر اهتمامه بالانضمام لتنفيذ المشروع.

وثانيًا، هناك تحديات فنية للمشروع، وذلك لأن القسم الممتد من قبرص إلى جزيرة كريت يتسم بتضاريس غير مستوية، وعلى الرغم من إمكانية وضع أنبوب في هذه الأعماق إلا أن طبيعة هذه المنطقة قد تتطلب حاجة الخط إلى إصلاحات صعبة في المستقبل، لا سيّما في ظل النشاط الزلزالي بالمنطقة (Guney, 2019, P. 8).

وبرغم كل هذه العقبات في إنشائه، يُعد خط إيست ميد هو أهم مشاريع خطوط الأنابيب بالمنطقة، ذلك لأنه يؤثر في كافة الأطراف الفاعلة إما سلبًا أو إيجابًا. ويتضح ذلك من مواقف مختلف الأطراف تجاهه.

فمن ناحية، حظي المشروع بدعم أمريكي انعكس في التأييد الشفهي الذي أبداه الرئيس ترامب للمشروع (Guney, 2019, P. 8)، وكذلك في زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى إسرائيل في وقت انعقاد القمة بين قبرص واليونان لمناقشة المشروع في مارس 2019، وتعبيره عن تشجيع الإدارة الأمريكية للمُضي قِدمًا فيه (طارق فهمي، 2020، ص 33). وتبع ذلك بشهر إصدار الولايات المتحدة لقانون شراكة الأمن والطاقة لشرق المتوسط لعام 2019، وهو مشروع قانون أقرّه الكونجرس الأمريكي يقدم الدعم الكامل لخط أنابيب إيست ميد، بالإضافة إلى تأسيس تعاونًا أمنيًا أكبر مع الدول الثلاث، وأصبح يُطلق على هذه المبادرة منذ ذلك الحين مبادرة التعاون 3+1 (Nour Samaha, 2019؛ Becatoros, 2019). وفي يونيو 2019، قررت الولايات المتحدة رفع حظر التسلح المفروض على قبرص منذ عام 1987 في إطار الحد من التسلح في الجزيرة القبرصية في ظل الصراع التاريخي (Reuters Staff, 2020). وجاء هذا القرار كجزء من مبادرة تعميق التعاون الأمني الأمريكي مع الدول الثلاث، وتعبيرًا عن حماس الولايات المتحدة لتنفيذ إيست ميد (Nour Samaha, 2019).

ومن ناحية أخرى استنكرت تركيا بشدة استمرار محادثات إنشاء خط إيست ميد واستبعاد تركيا من هذه المحادثات على الرغم من –كما تزعم- مرور مسار هذا الخط ضمن المياه الإقليمية التركية (Guney, 2019, P. 9). ويستند الموقف التركي في هذا الشأن إلى اتفاقيات تعيين الحدود البحرية بينها وبين حكومة الوفاق الليبية، والتي يتضح أن الهدف الأساسي منها كان تعطيل قيام هذا الخط (حسين سليمان، 2020، ص 21). في هذا الصدد يوجد اتجاه داخل الاتحاد الأوروبي يرى أن انضمام تركيا لمنتدى غاز شرق المتوسط هو الحل الأمثل لتسهيل مفاوضات الخط، إلا أن هذا أمر يصعب تصور تحققه في المدى القريب على الأقل (Anselmo,2020, P. 15).

ولم تكن تركيا الدولة الوحيدة التي أبدت اعتراضها، فقد عبّر لبنان عن رفضه القاطع لإقامة خط غاز إيست ميد الذي يعتبر أنه يمر في مياهه الإقليمية ضمن المسار المخطط، وأرسل لبنان تحذيرات إلى دول الجوار ممثلة في قبرص وإسرائيل بأنه لن يسمح بانتهاك شواطئه (طارق فهمي، 2020، ص 32-33؛ Guney, 2019, P. 9). هذا بالإضافة إلى ما يُمثله المشروع من احتمالية إحداث ضرر للجانب المصري، فتحول مشروع إيست ميد إلى حقيقة يعني التقليل من فرص مصر ودورها المستقبلي كمنصة إقليمية لتصدير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط (طارق فهمي، 2021، ص 88).

وعلى صعيد آخر، يُشكل التوسع الروسي في إنشاء خطوط غاز إضافية إلى أوروبا عنصر منافسة شديد لخط إيست، فروسيا مستمرة في إقامة المزيد من خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز الروسي لأوروبا. ففي أبريل 2017، تمت الموافقة بين روسيا وألمانيا على إقامة خط أنابيب السيل الشمالي الثاني Nord Stream 2، من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق في مسار مجاور وموازي لخط السيل الشمالي Nord Stream الذي يورد الغاز الروسي لأوروبا منذ عام 2012. وفي سبتمبر 2018 بدأ العمل في السيل الشمالي الثاني ("Nord Stream 2.."). تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد قوبل بردود فعل أمريكية حادة، حيث أقرّ الكونجرس الأمريكي فرض عقوبات على أي شركة تعمل في خط السيل الشمالي الثاني مما يُعطّل إتمام المشروع (Ellyatt, 2019).

3- مشاريع خطوط الأنابيب التركية

طرحت تركيا مشاريع بديلة لتصدير الغاز القبرصي والإسرائيلي عبر خطوط أنابيب تمر بتركيا، يتم فيما يلي مناقشة هذه المشاريع.

أ- خط أنابيب إسرائيل-تركيا

سعت تركيا إلى إقامة خط غاز من حقل ليفايثان الإسرائيلي إلى تركيا، لاستخدام جزء من هذا الغاز في تغطية الطلب المحلي من ناحية، وتصدير الجزء الآخر عبر خط الغاز العابر للأناضول TANAP الذي يمر بأراضيها (أحمد قنديل، 2018، ص 114؛ حسين سليمان، 2020، ص 21-22؛ Kahveci, 2017, P. 33). فإن إنشاء خط غاز بين إسرائيل وتركيا سيضمن للجانب التركي سعر أقل في الغاز، ويوفر فرصة لإعادة التفاوض على سعر الغاز مع شركة غازبروم الروسية، فضلًا عمّا سيضفيه هذا الخط من أهمية أكبر لدور تركيا كدولة لعبور الغاز إلى أوروبا (Baldimos, 2016, P. 18). ووفقًا لتصريحات وزير الطاقة التركي (2009-2015) تانر يلديز Taner Yıldız فإن إسرائيل وقبرص وأيضًا قبرص الشمالية على علم ودراية بحقيقة أن الغاز الطبيعي الذي سيتم إنتاجه من الحقول الإسرائيلية والقبرصية، سيحقق أقصى قدر من الجدوى التجارية إذا نُقل عبر أنابيب تمر بتركيا (Karagiannis, 2014, P. 16).

وفي هذا الصدد قدّمت شركات الطاقة التركية مقترحين لمسار الخط. المقترح الأول هو خط ليفايثان- مرسين Leviathan-Mersin، والخط الثاني هو خط ليفايثان-جيهان Leviathan-Ceyhan.

أ/1- خط ليفايثان- مرسين

جاء هذا المشروع في سبتمبر 2013 من خلال اقتراح شركة تركاس Turcas التركية مد خط أنابيب لنقل الغاز من حقل ليفايثان إلى ميناء مرسين جنوب تركيا، بتكلفة تبلغ 2,5 مليار دولار، وبسعة سنوية تبلغ 16 مليار متر مكعب من الغاز (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 188). بيد أن هذا المشروع يواجه مشكلة مروره في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، الأمر الذي يجعل تنفيذه أمرًا مستحيلًا مادامت المشكلة القبرصية قائمة (Baldimos, 2016, P. 19).

أ/2- خط ليفايثان- جيهان

جاء المقترح الثاني من قِبل شركة زورلو Zurlo التركية في مايو 2014، بإقامة خط غاز من حقل ليفايثان إلى ميناء جيهان التركي، وذلك بتكلفة تتراوح بين 2,5 و3 مليار دولار

بطاقة نقل 8 مليار متر مكعب سنويًا (أحمد زكريا الباسوسي، 2018، ص 188). وقد واجه هذا المقترح عقبة مروره بالمياه الإقليمية السورية واللبنانية (Baldimos, 2016, P. 19)، وبالنظر للعلاقات التركية السورية من ناحية، والعلاقات اللبنانية الإسرائيلية من ناحية أخرى يتبين استحالة تحقيقه هو الآخر على الأقل في المدى المنظور. وقد أشار وزير الطاقة التركي لهذا المشروع بقوله إن الجدوى التجارية لا يمكن إثباتها إلا بعد إثبات الجدوى السياسية (Rishmawi, 2014, P. 29).

ب- خط انابيب قبرص-تركيا

وضعت تركيا مشروعًا لبناء خط أنابيب بطول 80 كيلومترًا، وبتكاليف أقل كثيرًا من تكاليف خط إيست ميد. يربط هذا الخط بين حقول الغاز القبرصية ويمر بقبرص، وشمال قبرص التركية ومنها إلى تركيا لاستخدام بعض الغاز للاستهلاك المحلي، وتوجيه النسبة الأخرى لأوروبا عبر خط الغاز العابر للأناضول TANAP. يعوق هذا الخط المشكلة القبرصية غير المحسومة، بالإضافة إلى أنه يخاطر بالتصادم مع روسيا بسبب القدرة التنافسية المنخفضة للغاز مقارنة بالإمدادات الروسية (Anselmo, 2020, P. 6). وقبرص لا ترفض هذا المقترح، بشرط أن يتم التوصل لحل نهائي للمشكلة القبرصية يتضمن توحيد الجزيرة وانسحاب القوات التركية من الجزء الشمالي (Karagiannis, 2014, P. 16).

ثانيًا: الغاز المُسال (LNG) Liquefied Natural Gas

هناك دولتان في شرق المتوسط لديهما مصانع لتسييل الغاز، هما مصر، وتركيا (Albay, 2016). إلا أن مصانع تركيا لا يوجد جدوى تجارية من استخدامها لأن مادام الغاز قد وصل إلى تركيا فلا حاجة لتسييله من أجل تصديره لأوروبا. وإلى جانب مصانع التسييل في مصر –التي سبقت الإشارة إليها– لدى كلًا من قبرص وإسرائيل طموحات لإقامة مصانع تسييل خاصة بكلٍ منهما. فيما يلي تَنَاوُل للمشاريع القبرصية والإسرائيلية مع تحليل نتائج كلٍ منها وتأثيره في مصالح الأطراف المعنية.

1- مشروع محطة تسييل الغاز في قبرص

يُعد إنشاء محطة حديثة لإسالة الغاز الطبيعي في قبرص أحد أهم أهداف الحكومة القبرصية، حيث ستوفر لها هذه المحطة إمكانية قيامها بتصدير الغاز المُسال إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية

والشرق الأوسط وأفريقيا، مما يجعلها مركز رئيسي للغاز في شرق المتوسط وقوة إقليمية توازي مصر وتركيا وإسرائيل (Baldimos, 2016, P. 24).

بدأت الفكرة في قبرص قبل اكتشافات الغاز الحديثة بشرق المتوسط، حيث كانت المقترحات في الفترة من عام 2005 إلى عام 2010 تدور حول بناء منصة عائمة لاستيراد الغاز المسال، واستعماله في توليد الكهرباء، وتصدير أجزاء منه. ولم يتم تطبيق أي مقترح على مدار هذه المدة لأسباب تتعلق بالتكاليف وعدم وجود رأي موحد حول هدف المشروع من المسؤولين القبرصيين ولا من الشركات المُستثمِرة (Hazou,2020).

ومع اكتشافات احتياطات الغاز القبرصية بشرق المتوسط بدأت تتجه الأنظار إلى ضرورة إقامة مُنشأة قبرصية لتسييل الغاز وتصدير الإنتاج المحلي (Hazou,2020). في 26 يونيو 2013 وقّعت قبرص مذكرة تفاهم مع شركة نوبل إنيرجي الأمريكية، وشركة ديليك دريلينج الإسرائيلية، وشركة إفنر الإسرائيلية Avner Oil Exploration Limited Partnership كخطوة أولى لمناقشة إنشاء مصنع تسييل للغاز الطبيعي في فاسيليكوس Vasilikos جنوب قبرص (Cyprus Signs ", 2013 "Deal..). ومن المخطط أن يتم تشغيل المصنع باستخدام الغاز من حقل أفروديت والحقول القبرصية الأخرى التي قد يتم اكتشافها مستقبلًا في البلوك 12 وفي بقية المنطقة الاقتصادية القبرصية، وكذلك الغاز من الدول المجاورة الراغبة في الاتفاق على ذلك. وكان من المفترض أن تكون المحطة جاهزة للعمل في أواخر عام 2019، وأوائل عام 2020 ("Cyprus Signs Deal..", 2013).

لكن المشروع لم يتم بسبب التكاليف المرتفعة له –التي تتراوح تقديراته بين 9 و12 مليار دولار أمريكي– خاصة وأن الاحتياطات القبرصية متواضعة نسبيًا لتغطية هذه التكاليف آنذاك ولتشغيل مصنع بهذا الحجم. بالإضافة إلى عدم تأكيد إسرائيل على النية في استخدام هذا المصنع لتسييل الغاز الإسرائيلي، فإسرائيل لديها خيارات وأهداف أخرى لتصدير غازها (Kahveci, 2017, P. 35؛ Rishmawi, 2014, P. 27؛ Tsakiris, 2013). بيد أن الطموحات القبرصية في إنشاء تلك المنصة لم تتوقف، خاصة مع اكتشاف حقل كاليبسو في فبراير 2018، وحقل جلاوكس في مارس 2018. الأمر الذي عزز من احتمالية الجدوى الاقتصادية للمشروع وأعاد اهتمام المستثمرين به.

فقد تلقت الشركة القبرصية العامة للغاز الطبيعي The Natural Gas Public Company of Cyprus (DEFA) في يوليو 2019 ثلاث مقترحات لإقامة مصنع تسييل الغاز

في فاسيليكوس؛ المُقترح الأول من قِبل كونسورتيوم من الشركات الصينية (CPP، وAktor، وMetron). والمقترح الثاني من كونسورتيوم من شركات يابانية، وكورية جنوبية. (Mitsui O.S.K، وPosco E&C ، وSamsung). أما المُقترح الثالث فقد تم من كونسورتيوم من مجموعة من الشركات الأوروبية (Damco Energy وEnagas Services Solution وGasLog LNG Services و SNAM و Terna) ("Three consortia..", 2019).

2– مشروع المحطة العائمة في إسرائيل

هناك اتجاه في إسرائيل يميل إلى أن تتخلى إسرائيل عن التعاون مع اليونان أو قبرص أو مصر أو تركيا في تسييل غازها أو تصديره، وأن تقوم ببناء محطة خاصة بها للغاز المُسال. ونظرًا لوجود مساحة صغيرة جدًا على الأرض، ظهر مقترح بناء محطة عائمة للغاز الطبيعي Floating Liquefied Natural Gas Terminal (F-LNG) (Kahveci, 2017, P. 2-3؛ Karagiannis, 2014, P. 10؛ Rishmawi, 2014, P. 31).

علمًا بأن المحطة الوحيدة العائمة للغاز المسال في العالم موجودة في أستراليا وقامت بإنشائها الشركتان الكورية الجنوبية كوجاس KOGAS، واليابانية INPEX، وتمت إدارتها فيما بعد بواسطة شركة رويال دتش شِل. وتمثلت التقديرات الأولية لمثل هذا المشروع في مبالغ تتراوح ما بين 10,8 مليار دولار أمريكي، و12,7 مليار دولار أمريكي (Rishmawi, 2014, P. 31).

أبرمت شركتي ديليك دريلينج ونوبل إنيرجي –باعتبارهما المشغلتين الرئيسيتين لحقل ليفايثان– اتفاقيتين مع شركة جولار Golar LNG متعددة الجنسيات، وشركة إكسمار Exmar للشحن في 29 يوليو 2019. والهدف من الاتفاقية دراسة بدائل مختلفة لزيادة إنتاج حقل ليفايثان، مما يسمح بتوريد كميات أكبر من الغاز المسال للتصدير. بالإضافة إلى مناقشة إمكانية بناء منشأة عائمة للغاز المسال في السواحل الإسرائيلية ("Golar LNG..", 2019).

تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ إسرائيل لمشروع محطة الغاز العائمة يتطلب أن تقوم بشحن الغاز عبر قناة السويس، وعلى الرغم من أن هذا متاح من الناحية القانونية بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أن بعض الدراسات تُرجح أن تفتيش السفن الإسرائيلية المارة في قناة السويس –بموجب قانون الملاحة الدولية– لن يكون جذابًا للمستثمرين وقد يُشكل عقبة في طريق المشروع (Rishmawi, 2014, P. 31).

وتُشكل مشاريع إسالة الغاز في قبرص وإسرائيل –في حال إتمامها– تحديات لأطراف إقليمية مثل مصر. فهذه المشاريع قد تؤدي لتباطؤ في جعل مصر مركز لغاز شرق المتوسط على اعتبار أنها تنافس مصانع تسييل الغاز بمصر (Anselmo, 2020, P. 8).

بناءً على ما سبق فإن مسارات تصدير الغاز من شرق المتوسط تعكس تضاربًا في المصالح، وصراعًا كامنًا بين أطراف متعددة. فنجد أن حتى الأطراف اللذين توجد بينهم شراكة رسمية، ينتهجون سياسات تضر بمصالح شركائهم. يظهر ذلك في نشوب خلاف بين إسرائيل وقبرص بسبب الاتفاقية المؤقّعة بين قبرص ومصر على اعتبار أنها تضر المشاريع الإسرائيلية القبرصية في الطاقة. كما يظهر أيضًا في مناقشات إسرائيل وتركيا حول إنشاء خطوط أنابيب بينهما علمًا بأن هذه المشروعات في حال إتمامها ستضر بمصالح مصر وقبرص وهم أعضاء مع إسرائيل في منتدى غاز شرق المتوسط. فضلًا عن توقيع قبرص على اتفاقية إنشاء خط إيست ميد الذي يتعارض مع الاتفاقيات مع مصر. وإلى جانب ذلك، تسعى كلّ من قبرص وإسرائيل إلى تحقيق الاستقلالية في تسييل وتصدير إنتاجهم من الغاز الطبيعي لأوروبا دون الاعتماد على المصانع أو الخطوط المصرية ومنافستها والإضرار بها. ومن ناحية أخرى فإن دعم الولايات المتحدة لخط إيست ميد يهدف إلى خلق مسار تصدير غاز لأوروبا يُقلل من الاعتماد على الخطوط الروسية. كما يُفسر ذلك الخلافات الروسية الأمريكية حول خط السيل الشمالي 2، وفرض الولايات المتحدة لعقوبات اقتصادية على الشركات المُنفذة له، ففي حال إتمام الخط الأخير، لن يكون لمشروع إيست ميد جدوى اقتصادية تُذكر وسيرسخ لمزيد من الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي.

خاتمة

تناول البحث دراسة الصراع على الطاقة في شرق المتوسط. فبدأ بالتعريف بالمنطقة، وأهميتها الاستراتيجية، وخلفيتها التاريخية بإيجاز، ثم تفصيل اكتشافات الطاقة بالمنطقة. وانتقل إلى بيان الصراعات الإقليمية المتجذرة بين دول شرق المتوسط وتأثّرها باكتشافات الطاقة الحديثة نسبيًا. وتبع ذلك مناقشة مصالح الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة بالمنطقة، ثم تحليل التحالفات القائمة والتحالفات المضادة، وكذلك المسارات المتنافسة لتصدير الغاز الطبيعي من شرق المتوسط.

وقد انتهى البحث للنتائج التالية:

1- يضم الحوض الشرقي للبحر المتوسط الدول الواقعة شرق خط الطول 20°، أي أنه يشمل تركيا واليونان، ومصر، وشمال شرق ليبيا، وسورية، ولبنان، وإسرائيل، وفلسطين، وقبرص. وتشترك دول هذه المنطقة في أنها كانت جزءًا من الدولة العثمانية قديمًا. وعلى الرغم من ذلك لم يتم اعتبار هذه المجموعة نسقًا إقليميًا فرعيًا في دراسات العلاقات الدولية إلا بعد حدوث سلسلة من اكتشافات الغاز الطبيعي خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. لم يكن قاع شرق المتوسط خالٍ من النفط والغاز قبل تلك الفترة، إلا أن الثروات المكتشفة كانت محدودة وليس لها ثقل مثل الاكتشافات الحديثة.

2- تتسم منطقة شرق المتوسط بوجود صراعات حدودية متجذرة بين دول المنطقة، أبرزها الصراع القبرصي بين القبارصة الأتراك، والقبارصة اليونانيين، والصراع الحدودي بين لبنان وإسرائيل، وكذلك بين فلسطين وإسرائيل. ونظرًا لأن الحدود البحرية ترتبط بشكلٍ مباشر بالحدود البرية فقد أضافت اكتشافات الغاز أبعادًا جديدة لهذه الصراعات لتشمل مشاكل في حقوق ملكية الحقول. فضلًا عن أن ثلاث من دول شرق المتوسط، وهم تركيا، وإسرائيل، وسورية، لم يوقعوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالتالي فإن مفاهيم مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة والبحر الإقليمي غير معترف بها في هذه الدول.

3- شكّلت ثروات الغاز في شرق المتوسط عنصر جذب للقوى الدولية والإقليمية التي ترغب في استغلال هذه الموارد لتحقيق مصالحها. فتدفقت الأموال الأمريكية والأوروبية بهدف ضمان نصيب من الاستثمارات بالمنطقة.

4- تُعوّل الولايات المتحدة على تواجد رابطة حلفاء لها في شرق المتوسط لكي لا تضطر للانخراط بشكلٍ مباشرٍ فيها في ظل رغبة السياسة الأمريكية في نقل تركيزها إلى مناطق أخرى من العالم.

5- أبرز دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة بشرق المتوسط هما فرنسا وإيطاليا، نظرًا لأنهما دولتان تُطلان على البحر المتوسط والأقرب جغرافيًا من دول الاتحاد الأوروبي للمنطقة. وتسعى كلٌّ منهما إلى أن يكون الاتحاد الأوروبي هو المستورد الأساسي لغاز شرق المتوسط في إطار السعي لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي وتنويع مصادر الاستيراد.

6- القوى الإقليمية الأبرز في شرق المتوسط هم مصر، وتركيا، وإسرائيل. وتعمل كلًا من الدول الثلاث على أن تصبح مركز إقليمي للغاز مما يعني تعارضًا في مصالحهم. فمصر قد عملت على توقيع اتفاقيات مع قبرص وإسرائيل لاستيراد الغاز الطبيعي، وتحويله إلى غاز مسال باستخدام مصانعها الفريدة من نوعها بالمنطقة، وإعادة تصديره لأوروبا. أما تركيا فهي تهدف لتعطيل أي مشروعات لتصدير الغاز في شرق المتوسط لا تكون طرفًا فيها، وذلك من خلال الضغط بورقة المشكلة القبرصية، والتهديدات والتصريحات الحادة تجاه جيرانها الإقليميين. وفيما يتعلق بإسرائيل فإنها تمتلك هدفًا طويل المدى في أن تصبح مركزًا للغاز في شرق المتوسط، وتعمل في سبيل ذلك على دراسة مشروعات لتطوير بنيتها التحتية وتقليل اعتمادها على الدول المجاورة في تصدير إنتاجها من الغاز، ومن ناحية أخرى توطّد علاقاتها مع مختلف الأطراف بما يخدم أمن طاقتها.

7- أدت اكتشافات الغاز بشرق المتوسط إلى نشوء تحالفات إقليمية جديدة، وتحالفات مضادة كذلك. فقد شهدت المنطقة تقاربًا بين مصر وقبرص واليونان بناءً على مقومات قوية للشراكة بينهم ومصالح مشتركة خاصة مع اتفاق الدول الثلاث على رفض السياسات التركية في شرق المتوسط. ومن ناحية أخرى نشأت شراكة أخرى بين إسرائيل وقبرص واليونان، مما أدى لحدوث تفاهم وتقارب بين الدول الأربعة في مجال الطاقة. وعلى صعيد آخر، على الرغم من العلاقات السياسية المتوترة ظاهريًا بين إسرائيل وتركيا، إلا أن العلاقات الاقتصادية قوية، وكان أهم عوامل استعادة هذه العلاقات هو التعاون في مجال الطاقة. كما أن تركيا هي الداعم الرئيسي لحكومة الوفاق الليبية، ووقّع الجانبان مذكرتان، واحدة عسكرية تسمح باختراق تركيا للمجال الجوي والمائي الليبي دون الحاجة إلى إخطار السلطات الليبية، والثانية مذكرة لتعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وهو الأمر الذي رفضته دول المنطقة وعلى رأسها مصر واليونان. ويُشار إلى أن المذكرة الثانية جاءت كمقابل للدعم العسكري الذي تقدمه تركيا لحكومة الوفاق.

8- هناك وسيلتان لتصدير غاز شرق المتوسط للأسواق الخارجية تتم المفاضلة بينهما من قِبل الأطراف المعنية. الوسيلة الأولى هي إنشاء خطوط للأنابيب في قاع البحر من المنتجين في شرق المتوسط إلى أوروبا. وهنا توجد ثلاثة مشاريع متنافسة؛ الأنابيب المصرية: أي التي تتجه من منتجي الغاز إلى مصر بهدف تسييل الغاز في المصانع المصرية وشحنه للأسواق، ومشروع

خط أنابيب إيست ميد: وهو خط غاز يربط الحقول الإسرائيلية والقبرصية باليونان وإيطاليا متخطيًا مصر وخطوة التسييل، إلا أن هذا المشروع تواجهه عوائق عديدة ولم يتم تنفيذه. ومشاريع خطوط الأنابيب التركية، سواء من قبرص أو من إسرائيل إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، ولم يتم تنفيذ أي منها إلى الآن. أما الوسيلة الثانية فهي تسييل الغاز وشحنه عبر السفن إلى الأسواق الأوروبية أو غيرها. والخيار المتواجد في هذه الحالة هي المصانع المصرية، إلا أن كلًا من قبرص وإسرائيل تمتلكان طموحات ومشروعات لإقامة مصانعهم الخاصة.

9- أدت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط إلى حدوث تسابق بين الدول الكبرى الراغبة في أن تكون طرفًا في استغلال الموارد سواء من خلال التنقيب أو الاستثمار أو الاستيراد. أما الصراع فيتضح بين الأطراف الإقليمية نفسها بشرق المتوسط، وما يُظهره نمط التحالفات والتحالفات المُضادة التي نتج عن هذه الاكتشافات.

10- استخدم أطراف الصراع مزيجًا من الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية. فظهر التوجه الدبلوماسي في التقارب بين مصر وقبرص واليونان، وإسرائيل وقبرص واليونان من خلال القمم التي جمعتهم والتصريحات الدالة على التنسيق المشترك. كما تم استخدام الدبلوماسية بالشق المُهاجم منها في التصريحات الحادة المتبادلة من قادة دول مصر وقبرص واليونان من جانب، وتركيا من جانب آخر. وظهر استخدام الأداة الاقتصادية على مدى واسع في التعاون الاقتصادي ومقترحات المشروعات متعددة الأطراف بالمنطقة، وأبرزها الاتفاقيات بين مصر وقبرص، ومصر وإسرائيل. أما الأداة العسكرية فاستخدمتها تركيا في أكثر من مناسبة لطرد سفن تنقيب أجنبية مما تعتبره مياهها الإقليمية، كما استخدمتها إسرائيل لحماية سفن تنقيب تابعة لها.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

الكتب

1- إسماعيل صبري مقلد (1977)، البحر الابيض المتوسط في الاستراتيجية الدولية، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 13.

2- كريم مطر حمزة الزبيدي ونعمة اسماعيل مخلف الدليمي (2018)، **البحر المتوسط والصراعات الدولية**، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد.

3- محمد السيد سليم وآخرون (1985)، "**التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

4- مصطفى بخوش (2006)، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

الرسائل العلمية

1- أحمد زكريا الباسوسي (2018)، **تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة شرق البحر المتوسط**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

2- بسمة عثماني (2016)، **التنافس الأمني الأمريكي- الروسي في منطقة المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016.

3- عبد الرازق بوزيدي (2015)، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4- عبير بخوش (2016)، **التنافس الروسي- التركي في المتوسط: مجال الطاقة نموذجاً**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

5- مزيان محمد شريف (2017)، **البعد الجيوسياسي للصراع الدولي حول الطاقة في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

6- محمد عبد الله يونس وأحمد عاطف وآخرون (2016)، "**الشرق الأوسط 2016: اتجاهات التحول من "الفوضى" إلى "ضبط" أزمات المنطقة**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 15.

7- معتمر محمد أمين عبد الله (2019)، **أثر قضايا الطاقة على التوازن الإقليمي، دراسة مقارنة بين إقليمي بحر قزوين وشرقي المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الدوريات العلمية

1- أحمد دياب (2012)، محاور الاستقطاب وملامح التحالفات في شرق المتوسط، **شئون عربية**، العدد 152.
2- أحمد طاهر (2017)، دوافع الوجود الروسي ومحدداته في مياه المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 207، المجلد 52.
3- أحمد عبد العليم (2017)، توحيد قبرص.. الدوافع والعقبات، **السياسة الدولية**، العدد، 208، المجلد 52،.
4- أحمد قنديل (2018)، الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط..المصالح والسياسات وآفاق المستقبل، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.
5- أحمد قنديل (2020)، مستقبل الشراكة المصرية اليونانية القبرصية..خطوات جادة نحو التكامل، **الملف المصري**: غاز شرق المتوسط..أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.
6- ألكسندر نيدرمير (2020)، جيوسياسية الطاقة وظهور نظام إقليمي فرعي حديد، **الملف المصري**: غاز شرق المتوسط..أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.
7- إيمان زهران (2020)، تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 219، المجلد 55.
8- بهاء محمود (2020)، غاز شرق المتوسط..مسارات الصراع الروسي الغربي، **الملف المصري**: غاز شرق المتوسط..أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.
9- حسين سليمان (2017)، غاز شرق المتوسط...ما بين التعاون والصراع، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.
10- حسين سليمان (2020)، المصالح التركية في غاز شرق المتوسط، **الملف المصري**: غاز شرق المتوسط..أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.
11- دلال محمود (2021)، الترتيبات الاستراتيجية والأمنية لمنظمة شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 223، المجلد 56.
12- رانيا علاء السباعي (2018)، قبرص- اليونان- تركيا..الاتجاه نحو التصعيد أم التهدئة؟، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.
13- سامي السلامي (2018)، الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.

14- سعيد عكاشة (2018)، إسرائيل بين التنافس والصراع في شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.

15- شريف شعبان مبروك (2015)، التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط، **آفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 24.

16- طارق فهمي (2020)، المصالح الاسرائيلية في غاز المتوسط والنزاع مع الجانبين اللبناني والفلسطيني، **الملف المصري:** غاز شرق المتوسط..أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.

17- طارق فهمي (2021)، الرؤى الإسرائيلية للتعاون في إقليم شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد ٢٢٣، المجلد 56.

18- مالك عوني (2011)، إنذار مبكر: التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 186، المجلد 46.

19- محمد أبو سريع على (2018)، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.

20- محمد أنيس سالم (2018)، تحديات صياغة استراتيجية مصرية لشرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.

21- محمد عبد القادر خليل (2018)، مصالح وسياسات تركيا في شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.

22- محمد عبد الله يونس (2017)، عسكرة التفاعلات: ملامح متصاعدة لتهديدات تقليدية في البحر المتوسط، **اتجاهات الاحداث**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 24.

23- محمد قشقوش (2018)، صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 213، المجلد 53.

24- وائل ربيع (2020)، الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس علي غاز شرق المتوسط، **الملف المصري:** غاز شرق المتوسط..أنماط الصراع وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.

مصادر إلكترونية

1- آمال الشيخ، "**مصر مركز إقليمي للطاقة في شرق المتوسط**"، الهيئة العامة للاستعلامات.
https://bit.ly/3Dk0PuG (Accessible in 22/2/2021).

2- "**أهم آبار الغاز الطبيعي في مصر**"، (2020)، Sputnik عربي.
https://bit.ly/3AuIp8K (Accessible in 27/5/2021).

3- "**الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط**"، (2012)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل السياسات.

4- "**التدريب المصري اليوناني (ميدوزا)**"، (2018)، الهيئة العامة للاستعلامات.

.https://bit.ly/3BvzPb8 (Accessible in 22/2/2021)
5- "**السيسي يصدق على إنشاء خط الغاز القبرصي المصري**"، (2019)، عربية Sky News.
.https://bit.ly/3oM5HVp (Accessible in 22/2/2021)
6- "**الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري**"، (2012)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7- "**تطورات الصراع الليبي بعد مؤتمر برلين**"، (2020)، مركز الإمارات للسياسات.
.https://bit.ly/3DnjuWg (Accessible in 22/2/2021)
8- سحر إبراهيم (2020)، "**8 قمم.. تفاصيل الآلية الثلاثية للتعاون بين مصر واليونان وقبرص**"، البوابة نيوز.
.https://bit.ly/3FB00j9 (Accessible in 22/2/2021)
9- شريف شعبان مبروك (2014)، "**تحالفات جديدة: أبعاد العلاقات المصرية – القبرصية – اليونانية**"، المركز العربي للبحوث والدراسات.
.https://bit.ly/3v6epPl (Accessible in 22/2/2021)
10-مارينا رؤوف (2020)، "**الانتهاء من خط غاز "قبرص-مصر" في 2024-2025**"، الوطن.
.https://bit.ly/3BpZIce (Accessible in 22/2/2021)
11-"**محطات بارزة في تجارة الغاز بين مصر وإسرائيل**"، (2020)، BBC.
.https://bbc.in/3AohOdv (Accessible in 22/2/2021)
12-مصطفى صلاح (2019)، "**الدور التركي في ليبيا .. الآليات وحدود التأثير**"، المركز العربي للبحوث والدراسات.
.https://bit.ly/2YzisaS (Accessible in 22/2/2021)
13-"**معلومات هامة عن حقل "أتول" للغاز الطبيعي في مصر**"، (2017)، RT عربي.
.)https://bit.ly/3AA4YZO (Accessible in 22/2/2021

ثانياً: مراجع بلغات أجنبية

Books:

1- İşeri, Emre and Ahmet Çağrı Bartan (2019), Turkey's Geostrategic Vision and Energy Concerns in the Eastern Mediterranean Security Architecture: A View from Ankara, In Tziarras Zenonas (ed.), ***The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security***. Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report, 3. Nicosia: PRIO Cyprus Centre.
2- Litsas, Spyridon N. (2019), The Russian Foreign Policy in the Eastern Mediterranean: A Sui-generis Revisionism, In: Litsas. Spyridon N. & Tziampiris. Aristotle (Eds.), ***The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and States in a Volatile Era***, Springer.
3- Stergiou, Andreas (2019) Geopolitics and Energy Security in the Eastern Mediterranean :The Formation of new Energy Alliances, In: Tziarras. Zenonas, ***The New Geopolitics of The Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships***

and Regional Security, Peace Research Institute Oslo (PRIO), Friedrich- Ebert Stiftung.

4- Stivachtis, Yannis A. (2019), Eastern Mediterranean: A New Region? Theoretical Considerations, In: Litsas. Spyridon N. & Tziampiris. Aristotle (Eds.), ***The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and States in a Volatile Era***, Springer.

5- Tziampiris, Aristotle (2019), ***The New Eastern Mediterranean as a Regional Subsystem: Theory***, Politics and States in a Volatile Era, Springer.

These:

1- Baldimos, Stergios (2016), ***The Energy Resources of the Eastern Mediterranean: The Role of Turkey***, Master's Thesis, University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations.

2- Giotis, Spyridon (2012), ***Energy Security in Eastern Mediterranean: Gas Discoveries and Implications in Israel- Cyprus- Turkey Region***, Master's Thesis, University of Macedonia, Department of Balkan, Slavic & Oriental Studies.

3- Koutsounuda, Maria (2014), ***Discoveries of Fossil Fuels in the East Mediterranean Region: how Greece Could enhance its position in Energy World***, Master's Thesis, International Hellenic University, School of Economics, Business Administration and legal studies.

4- Krhovska', Hana, (2014), ***Conflict Resolution in the disputes over Resources in the Eastern Mediterranean: The Case of Israel and Lebanon***, Master's Thesis, Masaryk University, Faculty of Social Studies, Political Science Department.

5- Opcin, Arzu (2015), ***Natural Gas- A game changer in the Cyprus Conflict?***, Master’s Thesis, Sabanci University, Graduate School of Arts and Social Sciences.

6- Pourzitakis, Efstratios (2017), ***Hedging against energy insecurity: A comparison between China and the EU***, PhD Thesis, Hong Kong Baptist University.

7- Rishmawi, Johnny (2014), ***Regime Building in the Levant: The Feasibility of Cooperation in the Levant Basin,*** Master’s Thesis, The American University in Cairo, School of Humanities and Social Science, Department of Political Science.

8- San, Fatos, (2015), ***European Union Energy Policy: Mediterranean dimension and aspects of Energy Geopolitics***, Master's Thesis, Near East University, Graduate school of Social Sciences.

Periodicals:

1- Anselmo, Fabrizio (2020), La Guerra del Gas nel Mediterraneo Orientale, ***Osservatorio Energia***, Domino: Geopolitical Brie, Centro Studi Geopolitica.inf, n. 9.

2- Bressan, Matteo (2020), La Turchia e i nuovi equilibri nel Mediterraneo Orientale, Balcani e Mar Nero, ***Osservatorio Strategico***, Anno 22, n. 2, 2020, P. 25.

3- Evaghorou, Evaghoros L. (2019), State Competition in Eastern Mediterranean: Energy and Security Issues, ***Eastern Mediterranean Policy Note***, University of Nicosia, Cyprus Center for European and International Affairs, No. 35.
4- Frappi, Carlo, Nicolò Rossetto e altri (2015), Sicurezza Energetica: Monitoraggio Della Sicurezza Energetica Italiana ed Europea, Istituto per gli Studi di Politica Internazionale (ISPI), ***Sicurezza Energetica***, N. 23/24.
5- Gerges, Fawaz A. (2013), The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment?, ***International Affairs***, Vol. 2, No. 89.
6- Guney, Nursin Atesoglu (2019), New Balance of Power in the Eastern Mediterranean and Turkey, ***SAM Papers***, Center for Strategic Research, Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, No. 17.
7- Kahveci, Ozgur. Hayriye, (2017), Eastern Mediterranean Hydrocarbons: Regional Potential, Challenges ahead and the "Hydrocarbon- ization' of the Cyprus Problem, ***Perceptions: Journal of International Affairs***, SAM center for strategic Research, Vol. xxii, No. 2-3.
8- Kubicek, Paul (2013), Energy Politics and Geopolitical Competition in the Caspian Basin, ***Journal of Eurasian Studies***, No. 4.
9- Martini, Lorena Stella (2019), Mediterraneo allargato, ***Osservatorio di Politica Internazionale***, Istituto per gli Studi di Politica Internazionale (ISPI), N. 11.
10- Stavri G., (2012), The new energy triangle of Cyprus-Greece-Israel: casting a net for Turkey?, ***Turkish Policy Quarterly***, Vol. 11, No. 2.
11- Tsakiris, Theodoros (2013), "The Hydrocarbon Potential of the Republic of Cyprus and Nicosia's Export Options", ***Journal of Energy Security***.
https://bit.ly/3izm5EW (Accessible in 22/2/2021).
12- Wehrey, Frederic, and Jalel Harchaoui, (2020), "How to Stop Libya's Collapse Countering Warlords, Foreign Meddlers, and Economic Malaise", ***Foreign Affairs***, January 7, 2020. https://fam.ag/3uYYxOy (Accessible in: 24/3/2020).

Other References:

1- Arbell, Dan (2014), ***The U.S.-Turkey-Israel Triangle***, Brookings, Center for Middle East Policy, Analysis Paper, No. 34.
2- Ahmed Megahed (2018), "***Tensions rise between Egypt and Turkey over eastern Mediterranean resources***", The Arab Weekly.
https://bit.ly/3Dwoc4 (Accessible in 22/2/2021).
3- Albay, Tolga, and Erkul. Nuran (2016), "***Turkey's LNG capacity to re-increase in 6 months***", AA.Energy. https://bit.ly/3v2YH7q (Accessible in 22/2/2021).
4- Altunışık, Meliha Benli (2020), "***Turkey's eastern Mediterranean quagmire***", Middle East Institute. https://bit.ly/3FLqazM (Accessible in 22/2/2021).
5- "*Aphrodite Gas Field*", NS ENERGY. https://bit.ly/3053YQz (Accessible in 22/2/2021).
6- Becatoros, Elena (2019), "***Greece, Cyprus, Israel, US pledge to boost energy cooperation***", The Times of Israel. https://bit.ly/3AtTaYH (Accessible in 22/2/2021).
7- Boersma, Tim & Natan. Sachs (2015), ***Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Times?,*** Brookings, Policy Paper No. 36.

8- Cenciarelli, Althea (2017), ***Norms and Interests in the Caspian Region: Bridging the division between ENP and EUCAS***, Bruges political Research Papers 58.
9- Cingoli, Janiki (2016), ***The New Energy Resources in the Centre-East Mediterranean: Potential Current and Future Geo-Strategic Consequences***, Istituto Affari Internazionali (IAI).
10- "***Cyprus Ethnicity***", U.S Library of Congress.
https://bit.ly/3BvPzLi (Accessible in 22/2/2021).
11- "***Cyprus Natural Gas***", WorldOMeter. https://bit.ly/3iT9ahc (Accessible in 22/2/2021).
12- "***Cyprus Signs Deal to Develop Offshore Gas Reserves via LNG Plant***", (2013), Off Shore Energy. https://bit.ly/3mHQxxH (Accessible in 22/2/2021).
13- Dalay, Galip (2021), "***Turkey, Europe ,and the Eastern Mediterranean: Charting a Way Out of the Current Deadlock***", Brookings Doha Center Publications.
https://brook.gs/3iQIk9v (Accessible in 22/2/2021).
14- Ellyatt, Holly (2019), "***US greenlights sanctions on mega Russia-EU gas pipeline, but it's probably too late***", CNBC. https://cnb.cx/3Bw82av (Accessible in 22/2/2021).
15- "***Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean?***", (2017) Policy Department, European Parliament, Directorate-General for External Policies.
16- "***Eni announces a new gas discovery in the Nour prospect***", (2019), Offshore Egypt, Eni.com. https://bit.ly/3AwJ7T1 (Accessible in 27/5/2021).
17- "***Explainer: Militias in the Libyan capital Tripoli - who's who?***", (2018), BBC Monitoring. https://bit.ly/3DyrpA7 (Accessible in 22/2/2021).
18- "***First Cyprus-Israel-Greece tripartite meeting***", (2016), Diplomat Magazine.
https://bit.ly/3FvpbDH (Accessible in 22/2/2021).
19- "***Free Trade Agreement***", Turkey Ministry of Trade, Israel.
https://bit.ly/3BAZXRR (Accessible in 30/5/52021).
20- "***Gas Infrastructure Map of the Mediterranean Region***", (2018), MedReg-Association of Mediterranean Energy Regulators, Final Report.
21- "***Golar LNG and Exmar competing for Leviathan FLNG job***", (2019), Off Shore Energy. https://bit.ly/3AHL7YJ (Accessible in 22/2/2021).
22- Gowlland-Debbas, Vera (2012), ***The Legal Framework of Lebanon's Maritime Boundaries: The Exclusive Economic Zone and Offshore Hydrocarbon Resources***, ASDEAM: Swiss Association for Euro-Arab-Muslim Dialogue.
https://bit.ly/3DyoQht (Accessible in 22/2/2021)
23- Gurzu, Anca (2019), "***France and Germany split over Nord Stream 2 pipeline***", Politico.
https://politi.co/3lwcXmd (Accessible in 22/2/2021).
24- Hazou, Elias (2020), "***After 15 years, we're still waiting for gas***", Cyprus Mail.
https://bit.ly/3AqryDW (Accessible in 22/2/2021).

25- Henderson, Simon (2019), "***Israeli Gas Export Route to Egypt Finalized***", The Washington Institute for Near East Policy.
https://bit.ly/3mOkAnE (Accessible in 22/2/2021).
26- Heraclides, Alexis (2011), ***The Essence of the Greek-Turkish Rivalry: National Narrative and Identity***, Hellenic Observatory Papers on Greece and Southeast Europe, London School of Economic and Political Science.
27- Ilardo, Matteo (2019), ***Conflict Analysis: The second Libyan civil war and how to avoid a third one,*** AIES: Austria Institut fur Europa und Sicherheitspolitik, FOKUS.
28- "***Joint Declaration of 7th Trilateral Cooperation Mechanism Summit Among Egypt, Cyprus, Greece***", state Information Service.
https://bit.ly/2X1WAnX (Accessible in 22/2/2021).
29- Kampouris, Nick (2019), "***EastMed Pipeline: The Mediterranean Mega-Project That Will Change Europe's Energy Map Forever***", Greek Reporter.
https://bit.ly/3oSA5xu (Accessible in 22/2/2021).
30- Karagiannis, Emmanuel (2014), ***The Emerging Gas Region of the Eastern Mediterranean***, FIACSI-ISA Joint International Conference, Buenos Aires, Global and Regional Powers in a Changing World.
31- Khalil al-Anani (2020), "***Egypt-Turkey Strained Relations: Implications for Regional Security***", Arab Center Washington DC.
https://bit.ly/3p5TKdt (Accessible in 22/2/2021).
32- "***Maran Tankers Management INC***". https://bit.ly/3ltD9xF (Accessible in 22/2/2021)
33- Marchionna, Gianmarco Gabriele (2020), ***Energy diplomacy: il ruolo di Eni nel Mediterraneo***, Analytica for intelligence and security studies, Paper Sicurezza & Difesa, Torino.
34- Mianji, Jalaleddin Namini (2020), "***The Blue Homeland Doctrine of Turkey***", IPIS: Institute for Political and International Studies.
https://bit.ly/3mLM5hg (Accessible in 22/2/2021).
35- Mohammed Abdullah Younis (2018), "***Rising Features of Traditional Threats in the Mediterranean***", Future for Advanced Research and Studies.
https://bit.ly/30kB7Ip (Accessible in 22/2/2021).
36- Mohamed Adel (2019), "***US Secretary of Energy Participation in East Med Gas Forum is a clear indication of support to forum's objectives***", Daily News Egypt.
https://bit.ly/3FABUoz (Accessible in 22/2/2021).
37- Menna A. Farouk (2019), "***Egypt conducts joint drills with Greece, Cyprus amid Turkey tensions***", Al- Monitor. https://bit.ly/2YBNor1 (Accessible in 22/2/2021).
38- Migdalovitz, Carol (2010), ***Israel's Blockade of Gaza, the Mavi Marmara Incident, and Its Aftermath***, Congressional Research Service Report for Congress.
39- "***Nord Stream 2***", Gazprom. https://bit.ly/3BvS4xa (Accessible in 22/2/2021).

40- Nour Samaha (2019), "***US-Russia rivalry in the Middle East is now spilling over into the Mediterranean Sea***", EURACTIV. https://bit.ly/3oWMgtb (Accessible in 22/2/2021).
41- "***Offshore Technology***", Tamar Natural Gas Field.
https://bit.ly/3FLPxBB (Accessible in 22/2/2021).
42- Pack, Jason (2019), ***Kingdom of Militias: Libya's Second War of Post-Qadhafi Succession***, ISPI Analysis.
43- Pusztai, Wolfgang (2019), ***Libya's Conflict: A very short Introduction, Conflict Series***, ISS: Institute for Security Studies, Brief 12.
44- "***Qatar Petroleum make gas discovery offshore Cyprus***", NS ENERGY, ExxonMobil,
https://bit.ly/3BwaRIt (Accessible in 22/2/2021).
45- Reuters Staff (2020), "***U.S. to lift 33-year arms embargo on Cyprus, angering Turkey***", Reuters. https://reut.rs/3BBT5Uk (Accessible in 22/2/2021).
46- Rettig, Elai, Semion Polinov and Shaul Chorevl (2020), "***What does Russia want with Lebanon's gas fields?***", Jerusalem Post.
https://bit.ly/3Bwbeml (Accessible in 22/2/2021).
47- Rubin, Aviad and Ehad Eiran, (2019), ***The Eastern Mediterranean: Towards a Coordinated Maritime Security Environment***, A paper presented at the 2019 ISA Meeting, Toronto ON, Canada.
48- Saad Hasan (2020), "***Why is gas-rich Egypt importing fuel from Israel?***", TRT World.
https://bit.ly/3uZ8mfi (Accessible in 22/2/2021).
49- Shlykov, Pavel (2014), "***Turkey's Strategy for Turkmenistan: What Is Behind Erdoğan's Last Visit to Ashgabat?***", Carnegie Moscow Center.
https://bit.ly/3FAZ26p (Accessible in 22/2/2021).
50- "***Three consortia running for Cyprus LNG terminal construction***", (2019), Off Shore Energy. https://bit.ly/2YDzioM (Accessible in 22/2/2021).
51- "***Trilateral Cyprus-Greece-Israel Summit with US participation begins today in Jerusalem***", (2019), in-Cyprus. https://bit.ly/3lvHfW5 (Accessible in 22/2/2021).
52- Udasin, Sharon (2015), "***Cyprus, Egypt sign MoU on gas export from Aphrodite reservoir***", The Jerusalem Post. https://bit.ly/3v2XtJJ (Accessible in 22/2/2021).
53- US energy information administration (eia), (2013) "***Eastern Mediterranean Region***".
https://bit.ly/3v98WYc (Accessible in 22/2/2021).
54- "***West Nile Delta Gas Project***", NS ENERGY.
https://bit.ly/3iRaZuN (Accessible in 27/5/2021).
55- "***Zohr Gas Field, Mediterranean Sea***", NS ENERGY.
https://bit.ly/3oZ46LM (Accessible in 22/2/2021).
56- "***5th Israel-Greece-Cyprus Summit began this morning at the Israel National Cyber Directorate in Beersheba***", (2018), Israel Ministry of Foreign Affairs.
https://bit.ly/3lxnvlc (Accessible in 22/2/2021).